

56 عاماً للاحتلال
الخانق «تمرد يختمر»



الصفحة: 10

تنويعات ساحة
الكرامة الحضارية
والمدينة



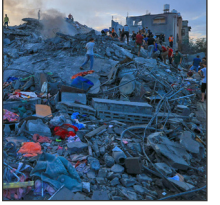
الصفحة: 8

سوريا: التناقض
التدريجي للعدالة



الصفحة: 4

خلفيات حرب الإبادة
الإسرائيلية على قطاع
غزة



الصفحة: 2

دعوة عربية من نيويورك للعودة إلى عملية سلام «حقيقية» في غزة



دعا وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، ونظيره المصري سامح شكري، والأردني أيمن الصفدي، نهاية أكتوبر، إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء حصار قطاع غزة، وذلك على هامش اجتماع مجلس الأمن الدولي في نيويورك، طالب الأمير فيصل كذلك بالعودة إلى عملية سلام «حقيقية»، مضيفاً: «وقف إطلاق النار في غزة ضرورة إنسانية قصوى وفورية».

فيما ذكر وزير الخارجية المصري إنه «يجب وقف إطلاق النار بشكل فوري ومستدام في غزة حتى تتجنب المنطقة اتساع رقعة النزاع»، مضيفاً: «قرار مجلس الأمن الذي سي طرح للتصويت بشأن الحرب في غزة سيكون قاصراً إذا افتقد للتوازن»، معرباً عن أمله في «إصدار مجلس الأمن قراراً هدفه وقف الاقتتال في غزة وليس إعطاء مبرر لاستمرار الصراع».

ومن طرفه، ذكر وزير خارجية الأردن، إن الأيام القادمة ستشهد المزيد من التحركات العربية المشتركة في مواجهة الحرب على قطاع غزة والتهديد لأمن المنطقة، منبهاً من أن «الدعم لحرب إسرائيل يولد انطباعاً خطيراً في منطقتنا وبين شعوبنا بأن هذه الحرب هي بين الغرب (من جهة) والعرب والإسلام» من جهة أخرى، واعتبر هذا الانطباع «خطراً وكارثة للجميع».

الأردن يُطالب أمريكا بصواريخ باتريوت

ذكر مدير الإعلام العسكري في القوات المسلحة الأردنية العميد الركن مصطفى الحياوي، نهاية أكتوبر، إن الأردن طلب من الولايات المتحدة تزويده بصواريخ باتريوت الدفاعية لتعزيز منظومته الدفاعية على الحدود.

ولفت الحياوي خلال مقابلة مع التلفزيون الأردني، إلى طلب منظومة لمقاومة الطائرات المسيّرة التي «أصبحت تهديداً على واجهاتنا كافة»، منوهاً إلى أن «الطائرات المسيّرة تستخدم في تهريب المخدرات».

وأكمل: «نحن طلبنا من الجانب الأمريكي تعزيز منظومتنا الدفاعية - الدفاع الجوي الأردني - بصواريخ باتريوت، هذه المنظومة منظومة مكلفة لا يمكن توظيفها بالإمكانيات المحلية، ونحتاج إلى شريك استراتيجي». وأوضح أن هناك تهديدات مستمرة منها الصواريخ الباليستية تحيط بالأردن من الاتجاهات الشمالية والشرقية والغربية، مبيناً أن الباتريوت «أفضل سلاح يواجهه مثل هذا التهديد».

السيسي: التصعيد في غزة سيكون قنبلة موقوتة تؤذي الجميع



الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

لا تقوم على الغدر والتآمر، متابِعاً بأنها حريصة على بناء نفسها.

شدد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، نهاية أكتوبر، على أن مصر دولة قوية ذات سيادة لا تمس وجيشها قادر على أن يحميها تماماً.

ونبه من توسعة دائرة الصراع، مشيراً إلى أن حادثي طابا ونوبيع دليل على أن التصعيد في غزة، له آثار على المنطقة وسيكون قنبلة موقوتة تؤذي الجميع. وأردف الرئيس المصري، أن بلاده حريصة على أن تلعب دوراً إيجابياً في القضية الفلسطينية، وضمن إطار فهم أن الاستقرار مهم للمنطقة وللدولة معلناً ترحيبه بقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار بقطاع غزة، موضحاً أن سياسة مصر الخارجية

طائرات «التحالف الدولي» تستهدف ميليشيات إيران في دير الزور

عقب تصاعد حدة الهجمات ضد القواعد الأمريكية داخل الأراضي السورية من قبل الميليشيات التابعة للميليشيات انتقاماً لغزة، دوت انفجارات عدة في نهاية أكتوبر، في قاعدة حقل العمر النفطي، أكبر قواعد «التحالف الدولي» في سوريا، تزامناً مع تدريبات عسكرية كنت تجريها.

واستهدفت قاعدة أمريكية بحقل غاز كونيكو في ريف دير الزور الشمالي بسوريا برشقة صاروخية، برشقة صاروخية. وكانت الولايات المتحدة قد كشفت نهاية أكتوبر، عن تنفيذ غارات جوية على منشآت لتخزين الأسلحة والذخيرة في شرق سوريا يستخدمها الحرس الثوري الإيراني، وقال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن إن الضربات كانت رداً على الهجمات الأخيرة على قواعد أمريكية في العراق وسوريا من قبل فصائل.

خلفيات حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة

د. حسان فرج



بعد السابع من أكتوبر انطلقت التصريحات في الغرب من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، ومن الاتحاد الأوروبي، عن التأييد المطلق لإسرائيل في حربها التارية على غزة وتشبيه حماس بداعش وأنه يجب القضاء عليها مهما كلف الثمن حتى ولو تم قتل الآلاف من الأطفال والنساء والمدنيين الأبرياء على أساس أن حماس هي من يتحمل المسؤولية لاستخدامها لهم كدروع بشرية، حتى ولو تم القيام بجرائم حرب وضرب القوانين الدولية بعرض الحائط، وهذا ما يذكرنا باستراتيجية الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وسوريا، كما حدث بالرقعة بتدميرها على رؤوس أهلها وبمن فيها من الدواعش... عدا عن نعت وزير الدفاع الإسرائيلي أهالي غزة بالحيوانات ونزع صفة البشر عنهم لإحلال إبادتهم.

المدهش بالموضوع هو وقوف حكومات الدول الغربية إلى جانب إسرائيل وتصريحات زعمائها كدليل بالدعم المطلق لحربها على غزة دون النظر إلى قواعد واحترام القانون الدولي في الحروب لتجنيب المدنيين أكثر ما يمكن من الأذى والدمار وعدم قصف أو تدمير المستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس التي ربما تكون ملجأ لهؤلاء المدنيين العزل.. والملفت للنظر أن تلك المواقف كانت متطابقة جميعاً، حتى إن مفوضية الاتحاد الأوروبي، فون دير لاين، أثار حفيظة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عندما عرضت في إسرائيل بعد عملية «طوفان الأقصى» موقفاً أكثر تأييداً لإسرائيل من موقف الدول الأعضاء الـ 27 أنفسهم وفي مناسبات أخرى، تجاوزت الوزيرة الألمانية السابقة مهامها، لا سيما في العلاقات مع واشنطن حيث طالبت بـ«إطلاق اليد لتسريع وشرعية جريمة حرب في غزة» حتى ولو أوقد الاتحاد الأوروبي «كل مصداقته» باعتباره كان دوماً «وسيطاً عادلاً ومنصفاً وإنسانياً».

هذا التشجيع اللامشروط على إطلاق يد الجيش الإسرائيلي بالقيام بجرائم حرب دون محاسبة وتدمير، ليس فقط للبنى التحتية، وإنما كل شيء في شمال القطاع بدافع إجبار الفلسطينيين للنزوح إلى جنوبه على أساس أن هناك عملية برية تحضر لها إسرائيل للقضاء على حماس في شمال القطاع وكل ذلك جاء في نداءات إسرائيلية لنقل فلسطيني غزة إلى سيناء ريثما تقضي على حماس، وهنا جاء الرفض المصري على لسان الرئيس السيسي واعتبر نقل الفلسطينيين إلى سيناء سيصفي القضية الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى سيشكل تهديداً مباشراً للامن القومي المصري لما قد يجلب لمصر عناصر من حماس «إخوان مسلمين» تزيد الطين بلة في حربه على «الإرهاب» في سيناء، حسب زعمه.

لا شك أن الحرب على غزة بشراستها وإبادتها للمدنيين، من أطفال ونساء وشيوخ، قد فجرت الغضب العالمي أمام هذه الهجمة الهمجية للجيش الإسرائيلي دون لجم أو بؤادر عقاب مع شل قرارات الأمم المتحدة باستعمال الفيتو الأمريكي والفرنسي والإنكليزي، ولم تعد وسائل الإعلام العالمية قادرة على تبرير جرائم الحرب التي يرتكبها.

عملياً هذه الحرب قوّضت المساعي الدبلوماسية الأمريكية الأخيرة لدفع عجلة التطبيع المرتقب بين السعودية وإسرائيل، حسب اتفاقات أبرهام التي وقعت عليها مؤخراً عدة دول عربية، كالإمارات والبحرين والمغرب والسودان.

أضف أنها غيرت وجهة الأنظار من الحرب في أوكرانيا إلى فلسطين، وأججت نيران الصراع المرتقب بين إيران وحلفائها مع إسرائيل الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى على وقع تطور الحرب في غزة.

أضف أن نيران الحرب في غزة قد تنتقل إلى كل المنطقة وما ستحملة من ويلات ودمار وتوقف مؤكد لإمدادات الطاقة وتأثيره على اقتصاديات العالم في الغرب والشرق، وهذا ما يفسر قدوم البورج الصينية إلى مياه البحر الأبيض المتوسط إلى جانب البورج وحاملات الطائرات الأمريكية والبورج الروسية والفرنسية والبريطانية.

ما الذي أدى إلى انفجار هذه الأزمة وكيف وصلنا إلى هذا الحد؟

أولاً: اتفاقات أبرهام للسلام جعلت بعض الدول العربية تتوافد لتوقيع معاهدات التطبيع مع الكيان الصهيوني من السودان للإمارات للبحرين والمغرب، وأخيراً كان انطلاق المفاوضات مع السعودية التي ربطت توقيعها على موافقة ضمنية من الولايات المتحدة على شروطها الثلاثة:

- تسوية صفقات السلاح التي أوقفتها إدارة بايدن.
- إجراء تحالف دفاعي معها.
- إقامة برنامج نووي كامل في السعودية.

دون البت بحل عادل شامل ونهائي للقضية الفلسطينية على أن يبقى هذا الأمر معلقاً لمرحلة قادمة، كما أوضحه نتنياهو بخطابه بأن «السلام مع الدول العربية كأولوية سيساعد على حل قضية الفلسطينيين وليس حل القضية أولاً ومن ثم التطبيع لاحقاً».

ثانياً: الاستفزازات المتكررة من اليمين الإسرائيلي المتطرف فيما يتعلق بالمسجد الأقصى والذي أثار غضب الشارع الفلسطيني ومارافقه من قمع وإهانة وإذلال للمواطنين الفلسطينيين.. مع اشتداد وطأة التمييز والفصل العنصري وبأشجع صوره وبناء الجدار الذي جعله أسوأ من الأبرتايد في جنوب أفريقيا،

أضف إلى الحصار الخانق على غزة والذي يشبهها الجميع بالسجن المفتوح لـ 2,2 مليون نسمة.

ثالثاً: هناك عامل خارجي هو التهديد المتواصل بين إسرائيل وإيران والذي دعا نتنياهو مراراً لتدمير قدرات إيران النووية والبالستية ومنعها من الوصول لامتلاك السلاح النووي والذي سيهدد أمن إسرائيل وحتى وجودها، طالما المفاوضات الحالية حول الملف النووي تتعسر ودون الوصول إلى اتفاق يرضي إسرائيل منذ تعطيل اتفاقية عام 2015.

رابعاً: اشتداد الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي بين حكومة نتنياهو والأحزاب الأخرى على خلفية التعديلات المطروحة من قبل نتنياهو فيما يتعلق بالسلطة القضائية والتي تمنحه الفرصة لتصفية حساباته معها والبحث عن حصانة لنفسه أمام العديد من الاتهامات التي سببها أمام القضاء الإسرائيلي.

خامساً: تبخر حل الدولتين بسبب الاستيطان المستمر وانكماش رقعة الأراضي تحت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والذي يجعل قيام دولة فلسطينية على رقعة أرض غير متجانسة أو متواصلة شبه مستحيل.. كذلك تبخر حل الدولة الواحدة على أساس القوميتين بعد التأكيد على يهودية الدولة بمشروع قانون عام 2018.

خلف هذا المشهد المعلن هناك مشاريع واتفاقيات مع دول الخليج قد بدأت تظهر للعلن بعد خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعطى فكرة عن الخطوط العريضة لمشروع الشرق الأوسط الجديد وعن أهمية التطبيع مع السعودية. فأهم هذه المشاريع الاستراتيجية هي:

- 1- مشروع الطريق الذي يربط آسيا من الهند للإمارات بحراً، ومن الإمارات للسعودية لإسرائيل ميناء عسقلان (الذي يبعد 25 كم شمال قطاع غزة فقط) براً، وميناء حيفا فأوروبا بحراً.
- 2- مشروع ربط خط أنابيب الإمارات فالسعودية فإسرائيل (إلى ميناء عسقلان) من أجل إمدادات البترول ومشتقاته إلى أوروبا.. ومشروع أنابيب بحري يربط إسرائيل بقبرص فاليونان فأوروبا.
- 3- مشروع قناة بن غوريون الذي بدأت بتنفيذه إسرائيل والذي يربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض

المتوسط ويصل بالذات إلى شمال قطاع غزة فإذا تم تفريغ غزة أو على الأقل شمالها فيمكن أن تمر القناة من غزة بأقل التكاليف.

4- الاكتشافات أمام شواطئ غزة وفي المياه الإقليمية التابعة لها لكميات كبيرة من الغاز الطبيعي وهذا ما يوضح السياسة الإسرائيلية بمنع أهالي غزة بالملاحة أو الصيد إلى أبعد من 20 ميلاً، علماً بأن مياه النشاط الاقتصادي تصل إلى 200 ميل حسب قانون البحار الدولي.

مشروع الطريق

لقد تم الإفصاح عنه في الاجتماع الأخير لمجموعة العشرين من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عن خطة بناء طريق تجاري وسكك حديدية ستربط الهند بالشرق الأوسط والمجموعة الأوروبية، وهو طريق يراد به أن يكون بديلاً ومنافساً لمشروع الحزام والطريق الذي ستشده الصين والذي يربط شرق آسيا والشرق الأوسط إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي الإيرانية والعراقية والسورية إلى الموانئ السورية ومن ثم إلى أوروبا.. وربما هذا ما يفسر وصول البورج الصينية إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وإلى منطقة النزاع الحالي لضمان الملاحة وحماية بواخرها التجارية.

مشروع أنابيب الإمدادات البترولية الإماراتي

وهو المشروع الذي سيمتد من الإمارات عبر السعودية إلى إسرائيل، حيث وقّعت أبو ظبي وتل أبيب العام الماضي اتفاقاً يستهدف نقل نفط الخليج إلى أوروبا، وذلك عبر خط أنابيب يربط أبو ظبي والخليج بميناءي إيلات على البحر الأحمر، وعسقلان على البحر المتوسط (25 كم عن غزة)، والذي يمر معظمه حالياً عبر قناة السويس من خلال حاملات البترول البحرية.. هذا المشروع سيخفض من سعر الكلفة ويسهل نقل كميات أكبر تلبي حاجات السوق الأوروبية المتزايدة بعد انقطاع تزويدها من البترول والغاز الروسي عقب حرب أوكرانيا والتي كانت تعتمد على هذا المصدر بشكل أساسي 95%. هذا المشروع سينوع من مصادر الطاقة لأوروبا، خاصة وأن الإمارات وقّعت اتفاقية بناء خط أنابيب بحري يصل إسرائيل بقبرص فاليونان فأوروبا، وهذا مما سيجعل إسرائيل ممراً أساسياً يتحكم بصاردات البترول الخليجي إلى أوروبا وصاردات الغاز من شرق البحر المتوسط سيكون المصدر الأساسي للغاز لأوروبا خلال 76 سنة القادمة... بنفس الوقت سيخفض عائدات قناة السويس بنسبة 17 % أضف أن هناك تحذيرات من ازدواج خط بترول إيلات عسقلان قبل نهاية 2025، والذي سيتسبب في قتل خط سوميد المصري (الذي ينقل النفط الخليجي من ميناء العين السخنة بالبحر الأحمر إلى ميناء سيدي كريس على البحر الأبيض المتوسط).

مشروع قناة بن غوريون

هو مشروع لشق قناة موازية لقناة السويس تربط البحر الأحمر عند ميناء إيلات بالبحر الأبيض المتوسط عند ميناء عسقلان، فهذا يعني أن أنابيب البترول لن تقضي فقط على الملاحة البحرية لنافلات البترول عبر قناة السويس، بل ستأخذ أيضاً حصة بالناقلات



خلفيات حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة

التجارية والتي بدورها ستخفض عائدات قناة السويس بنسبة كبيرة والتي تقدر سنوياً بـ 6 مليارات دولار تعود عادة للخزانة المصرية.

مع الأسف كان من الممكن لمصر أن تقف عائقاً أمام هذه المشاريع أو تستفيد جزئياً من عائداتها، لولا تخليها عن سيادة جزيرتي تيران وصنافير لصالح السعودية، وهما اللتان تتحكمان في مدخل خليج العقبة وميناء العقبة بالأردن وإيلات بإسرائيل، وتقعان على امتداد يتسم بأهمية استراتيجية ويمثل طريق إسرائيل لدخول البحر الأحمر. من هنا نستطيع أن نفهم الغضب المصري من رغبة الإسرائيليين تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء علماً أن هذا المشروع قد عرض سابقاً على الرئيس مبارك مع تعويضات مالية كبيرة وتم رفضه لما فيه من تهديد للأمن القومي المصري.

اكتشافات للغاز امام شواطئ غزة

يعود الأمر لاكتشاف أول حقل للغاز في حوض شرق المتوسط بمنتصف التسعينيات من القرن الماضي وكان ذلك على يد المهندس الفلسطيني إسماعيل المسحال الذي كان يشغل منصب مدير الموارد الطبيعية والمعدنية لدى السلطة الفلسطينية وصاحب الخبرة الكبيرة في المجال، لظالم عمل في مجال البترول في ليبيا وقطر والعراق، فكان أول من تنبأ بوجود الغاز في بحر غزة وتواصل حين ذلك مع «أبو عمار»، رئيس السلطة الفلسطينية، الذي وصله حين ذلك مع عدة شركات للتنقيب والاستخراج. في بادئ الأمر تم التفاوض مع شركتيين ألمانيتين GEF وشركة ROBERTSON لكن تم التوقيع مع شركة BRITISH GAZ لاحقاً دون الدخول بمناقصات دولية فتفتح الباب للتنافس والحصول على أفضل العروض لصالح الفلسطينيين. قيل حين ذلك الوقت إن الدائرة المحيطة المغلقة بالرئيس ياسر عرفات أقتنعت بالتعامل مع شركة يعرفونها ولها علاقات استراتيجية مع إسرائيل يمكنها أن تقنع الطرف الإسرائيلي بعدم وضع العراقيل على هذا المشروع. وفي 19 أكتوبر 1999 تم التوقيع على عقد التنقيب بشروط بأقل بكثير مما كان يفترض عليها المهندس إسماعيل المسحال من أطراف أخرى رفضت أن تفصح حتى اليوم عن مداخلات ذلك العقد، أبرز تلك النقاط كان على كيفية توزيع العائدات حيث تحصل BRITISH GAZ على 60% وتحصل شركة اتحاد المقاولين CCC على 30% أما حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني تحصل على 10% فقط. وكان هناك البند الآخر الملفت للنظر أن على الجانب الفلسطيني أن يعلم الجانب الإسرائيلي عن أي اكتشافات وإنتاج للغاز والبترول يقوم به الفلسطينيون أو من يكلفونهم! (اللافت بالأمر أن هذه الاتفاقية لم تعرض على المجلس التشريعي الفلسطيني ولم تنشر في الصحف الرسمية) أضف أن عملية التنقيب والاستكشاف والمسح يجب أن تحصل على الموافقة الإسرائيلية، علماً بأنها مياه فلسطينية خالصة وفق الأعراف والقوانين الدولية. فوراً بعد التوقيع مباشرة قامت مفاوضات شركة BRITISH GAZ والحكومة الإسرائيلية لشراء غاز غزة المستخرج باعتباره أفضل مورد للغاز والذي يبعد فقط 36 كم عن شاطئ مدينة غزة والذي سيعتمد على مد أنابيب مباشرة إلى ميناء عسقلان القريب جداً من موقع الاستخراج من حقل مارين.. حتى يكون هذا الأمر ذا جدوى

اقتصادية فلا بد من وجود سوق يستهلك على الأقل 2 bcm (Billion Cubic Meter) وهذا السوق لم يكن موجوداً داخل مناطق السلطة الفلسطينية، لذلك السوق الوحيد الذي كان متوفراً هو السوق الإسرائيلي. بالنتيجة تم افتتاح عملية التنقيب من قبل ياسر عرفات في 28 سبتمبر 2000. ماذا حدث بعد ذلك؟

1- بعد التوقيع بيوم واحد اقتحم أرييل شارون باحات المسجد الأقصى واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية! وبأشهر قليلة اعتلى شارون سدة الحكم وتعثرت مفاوضات السلام. لكن في الغرف المغلقة كان ملف الغاز يتم التفاوض عليه سراً وتم الاتفاق على الغاز مقابل الكهرباء لأن الطرف الإسرائيلي أفهم السلطة الفلسطينية التي كانت تحكم غزة أنهم لن يدفعوا ثمن الغاز وإنما سيسدد جزءاً من ديون الكهرباء التي تعطيها إسرائيل لغزة وسيبنون محطة كهرباء على مقربة من غزة مقابل الغاز رغم موافقة السلطة الفلسطينية على الشروط المجحفة بحق مورد استراتيجي للفلسطينيين، إلا أن أرييل شارون لم يمر هذا الاتفاق بحجة أن أموال الاتفاق قد تذهب للإرهاب!

2- مرة أخرى معارضة استخراج الغاز ارتكزت على مبدأ مستند إلى قانون دولي أن المنطقة الاقتصادية في البحر هي لإسرائيل وهما أن السلطة الفلسطينية ليست دولة فليس من حقها أنت تمتلك مياه إقليمية خاصة بها.. لذلك تم اعتبار الحقوق التي منحها يهود باراك لياسر عرفات غير قانونية وباطلة.

3- أدركت الشركة الإنكليزية British Gaz أنها دخلت بدوامه الإسرائيليين ولن تنتهي بسلام فأعلنت أنها ستفاوض مع الجانب المصري لنقل غاز غزة عبر الموانئ المصرية في العريش.. لكن مصر في عهد حسني مبارك وفي الوقت الذي أعطت الموافقة لتصدير الغاز الفلسطيني كانت تجري مفاوضات تحت الطاولة عبر شركات خاصة لبيع الغاز المصري لإسرائيل بأسعار جدا منخفضة وبكميات غير محدودة مما ضرب سوق الغاز الفلسطيني وعطل استخراجه ونجح شارون ببقاء غاز غزة مكانه.

4- في عام 2006 شارون دخل بغيوبة وصعد يهود أولمرت إلى سدة الحكم، وبالجانب الفلسطيني فازت حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكلت حكومتها وتعقدت الصورة بعد ذلك، فحماس مطالبة دولياً بالاعتراف بإسرائيل وبكافة الاتفاقيات التي وقعتها السلطة. لكن رفض حماس فرض عليها عقوبات مختلفة، والغريب أن حكومة حماس لم تجد أي أثر لاتفاقيات الغاز والعقود التي وقعت من قبل السلطة الفلسطينية، ولم تجد سوى تقارير صحفية من هنا وهناك.

5- اختلف الفلسطينيون فيما بينهم وحسمت حماس بسيطرتها على غزة عسكرياً.. بالتزامن مع ذلك ذهب يهود أولمرت للتفاوض مع BRITISH GAZ معزز عن السلطة الفلسطينية وفشلت المفاوضات وأغلقت BRITISH GAZ مكاتبها في إسرائيل ورحلت، والسبب كان أن أولمرت طلب أن تشتري إسرائيل الغاز بثلاث سعره العالمي! لكن بالنسبة للشركة الخاصة BRITISH GAZ سيعود ذلك عليها بالخسارة وأصبح واضحاً أن لا جدوى لهذا المشروع بسبب القيود الإسرائيلية عليه.

6- حاولت حكومة حماس تحريك المياه الراكدة بالسعي لاستخراجها بإمكانيات محلية لكنها لم تفلح لعدم توفر الإمكانيات التقنية والمعدات اللازمة بسبب الحصار على غزة مع أنها حصلت على مسح

الاجتماعي لحقول الغاز من قبل روسيا، والأبحاث والدراسات على وضع غاز غزة أجمعت على أن عدد آبار الغاز وحجم الكميات فيها أكبر بكثير من الكميات التي أعلن عنها رسمياً.

7- عدد حقول غاز غزة في حدودها البحرية غير محدد ولكن لا يقل عن 8 حقول تستغل إسرائيل حالة التخالد والصمت الدولي وتضع يدها على كل الحقول التي تجاور حدود المياه الإقليمية لفلسطين.. استطاعت أن تجفف حقل ماري B الذي احتوى على 1,5 ترليون قدم مكعب كانت لتكفي تزويد الفلسطينيين بالغاز لـ 15 عاماً.

مؤسسة SOMO الهولندية المختصة بشؤون البيئة والطاقة وثقت تقريراً مفصلاً لسرقة إسرائيل للغاز الفلسطيني بطرق غير مشروعة على الحدود البحرية لفلسطين.. المسؤولون الإسرائيليون رفضوا ذلك على أساس أن الطبقات الجيولوجية التي تحتوي الغاز متصلة فيما بينها والجواب على هذا الأمر متروك لتقييم كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وكل طرف يراه على هواه. أضف أن إسرائيل لم تسمح للفلسطينيين بالاستكشاف عن الغاز سوى على 17% من المنقطة البحرية التابعة لها اقتصادياً.. فالمنطقة الباقية مرشحة لأن تستغلها إسرائيل كما فعلت بحقل ماري B.. وحسب الخبراء الدوليين فلسطين لن تحصل على شيء ما لم تتخذ خطوات جادة بالمطالبة بحقوقها بهذه المنطقة الاقتصادية.

9- أكثر من 85% من كهرباء غزة، والتي تمثل العنوان الكبير من معانات أهلها يتم شراؤها من الشركة الإسرائيلية التي تستخدم الغاز الفلسطيني من حقل ماري B الذي تم تجفيفه بالكامل.

10- لكن التطور الأخير الذي حدث هو إعلان الحكومة الإسرائيلية في يونيو/ حزيران الماضي موافقتها المبدئية على تطوير حقل «غزة مارين» الواقع قبالة قطاع غزة، بشرط أن «تتحقق فيه المتطلبات الأمنية والدبلوماسية لدولة إسرائيل».

فلقد تخلت شركة «شل» عن المشروع لصالح التحالف المصري-المؤلف من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» وبعض شركات القطاع الخاص- وصندوق الاستثمار الفلسطيني على أن يبدأ التنقيب بشهر أكتوبر الماضي 2023 مع دعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أن يوزع قسم محطة كهرباء غزة وقسم محطة جنين والباقي لمصر ليتم تسويله وتصديره للأسواق الأوروبية، لكن طوفان

الأقصى جاء وأوقف هذا المشروع. هناك عدة تساؤلات تطرح نفسها:

1- هل هجوم حماس في السابع من أكتوبر جاء لتعطيل هذا المشروع ظالماً كانت مبعدة كلياً عنهما أن استفزازات الأقصى كانت السبب لتفجير الوضع بين إسرائيل والفلسطينيين وتعطيل هذا المشروع كما حصل سابقاً عندما اجتاحت شارون باحة المسجد الأقصى وأشعل الانتفاضة الثانية والنتيجة كانت إيقاف هذا المشروع في ذلك الوقت؟

2- هل ستعمل إسرائيل اليوم على اجتثاث حماس من غزة لتسهيل التعاون مع السلطة الفلسطينية أم الدفع للنزوح من غزة ليسهل على إسرائيل السيطرة التامة على آبار غزة في مياهها الإقليمية باعتبار غزة لم تعد فلسطينية، وفي كلا الحالتين هي المستفيد الأول؟

3- هل تعطيل التنقيب والبحث عن آبار أخرى في المياه الاقتصادية الفلسطينية من قبل حماس يغضب أوروبا التي كانت تعلق الآمال الكبرى على إيجاد وتنويع مصادر الطاقة، وبالذات الغاز من شرق المتوسط بأسعار تنافسية بعدما توقف استيراد غاز روسيا بسبب الحرب الأوكرانية وما تبعه من آثار سلبية على اقتصادياتها. واليوم تجلت حاجتها الماسة لهذا الغاز الذي سيكون سعر المتر المكعب بأقل بكثير من ثمن غاز الولايات المتحدة المستورد الأساسي اليوم؟

4- إذا كان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبالذات قرب الممرات البحرية كقناة السويس، باب المندب، مضيق هرمز، عاملاً متغيراً وغير مضمون على المدى القصير حسب الصراع القائم مع إيران وحلفائها في اليمن والعراق وسوريا ولبنان يجعل من إسرائيل وسياسة التطبيع مع دول الخليج السبيل الوحيد لضمان تدفق الطاقة إلى أوروبا وبأفضل الأسعار فهل هذا يفسر دعم الحكومات الغربية والأمريكية غير المشروط لحكومة نتنياهو للقضاء على حماس وإطلاق يده بتدمير غزة على رؤوس أطفالها ونسائها ورجالها من أجل دفعهم للنزوح وإفراغ غزة أو طرد حماس لتأتي السلطة الفلسطينية الأكثر «اعتدالاً وتعاوناً» مع سياسات إسرائيل حيث ستستلم القطاع مكان حماس أم أن تفريغ القطاع من سكانه وتهجيرهم إلى سيناء ومن ثم ضم القطاع لدولة إسرائيل ومحو حقوق الفلسطينيين بثروات مياه غزة الاقتصادية واستثمار الغاز فيها كما يحلو لها.. على اعتبار إسرائيل تبقى الدولة الأكثر ضماناً للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط؟



التناقص التدريجي للعدالة: قصة محمود حمود والاستعدادات لجلسة محكمة العدل الدولية بشأن سوريا

ركلات في بطنه. هذا الاستقبال المروع استمر لمدة نصف ساعة.

كان التعذيب الذي تعرض له محمود متنوعاً ووحشياً، بما في ذلك الجلد بالبوراكس الأخضر، والشبح، والصعق بالكهرباء، والفلقة والدولاب، والركل بالأقدام، وحتى الدفن عارياً في الثلج. وكانت شدة التعذيب شديدة لدرجة أن محمود اعترف بجميع التهم الموجهة إليه في اليوم الثالث. وفي المرحلة الثانية من التحقيق، تم نقل محمود إلى ضابط آخر، كان أكثر وحشية. وعلى الرغم من صرخات محمود واحتجاجه على براءته، استمر الضابط في ضربه. وتحت الإكراه، أجبر محمود على القول إنه يمتلك باروداً روسياً من طراز AK-47، وهو سلاح لم يكن لديه علم به.

ولعل أكثر أشكال التعذيب سادية هو ما يصفه محمود بأنشطة "ما قبل التعذيب". وشمل ذلك شبح السجناء الآخرين، وربط الكابلات الكهربائية بأجسادهم، وإلقاء المياه القذرة عليهم قبل بدء التعذيب الفعلي. ويقول محمود: "كانت تلك اللحظات الأكثر سادية وفضاعة خلال فترة اعتقالتي".

الانتهاك الرابع لنظام الأسد:

اتهامات باطلة و"المسلخ البشري" في مراكز الاحتجاز السورية

بعد أن تحمل عشرة أشهر مرهقة في الاعتقال، تم تحميل محمود 16 تهمة، كل منها أكثر سخافة من سابقتها. وقد اتهم بأنه مقاتل مسلح ضد جيش النظام، وقصف مركز للشرطة، وحمل العلم التركي أثناء الاحتجاجات، وهو العلم الذي يشير محمود بحق إلى أنه لم يُسمع به فعلياً في سوريا

إلى سوريا لاستكمال دراسته، وهو يدرك تماماً الأخطار التي تترتب به في وطنه.

الانتهاك الثاني لنظام الأسد: احتجاز الأطفال والادعاءات التي لا أساس لها

اتخذت حياة محمود منعطفاً مدمراً آخر في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2012، على الحدود السورية الأردنية. وهناك تم إبلاغه بأنه مطلوب لفرع المخابرات الجوية في دمشق، ولم يكن يعلم أن هذا سيكون آخر مرة يرى فيها عائلته وأحبائه لمدة سبع سنوات ونصف.

وبالرغم من أنه كان في سن السابعة عشرة في ذلك الوقت، إلا أن محمود اتهم بتمويل المسلحين ومعرفة مواقع مستودعات الذخيرة في منطقة معضمية. ومن المثير للدهشة أن جميع الاتهامات الموجهة إليه كانت مؤرخة إلى فترات زمنية كان فيها محمود خارج البلاد، ويمكن التحقق من ذلك بسهولة. وعلى الرغم من ذلك، تم نقله إلى فرع المخابرات الجوية في المزة، بدءاً من هناك بدأت رحلته المروعة في الاعتقال التي استمرت لسنوات طويلة.

الانتهاك الثالث لنظام الأسد:

إطلاق العنان لأهوال التعذيب المروعة لانتزاع اعترافات قسرية في سوريا

شهادة محمود حول فترة اعتقاله تنم عن تجارب مروعة. في أول لقاء له مع رئيس قسم الودائع في الفرع، تعرض للإيذاء الجسدي لمجرد قوله إنه "طالب مدرسة". اعتبر المسؤول إهانة شخصية وأمر برفع محمود في الهواء بينما تلقى عدة

محكمة العدل الدولية من خلال تسريع الموافقة على قوانين مكافحة التطبيع وقانون الكبتاغون. جلسة محكمة العدل الدولية المقبلة هي لحظة فاصلة لتحقيق العدالة والمساءلة في سوريا. لكن قصة محمود حمود الدافع الذي يجبرنا على التحرك، لضمان أن معاناته لا تندثر في النسيان ولا تتكرر. يجب على صناع القرار في الولايات المتحدة أن يستغلوا هذه اللحظة لجمع الدعم الدولي للقضية ضد نظام الأسد. والأدلة دامغة، وحاجة إلى العدالة ملحة.

الانتهاك الأول لنظام الأسد: التهجير القسري

في سن السادسة عشرة، قام محمود حمود بخطوة شجاعة عندما قرر توثيق الاحتجاجات وتنظيم أنشطة ثورية سلمية في مدرسته في معضمية الشام، بالقرب من دمشق. لكن نشاطه الثائر للشباب واجه واقعاً قاسياً في 29 تموز (يوليو) 2012، عندما اقتحم جيش نظام الأسد مدينته، مشعلاً موجة من الاعتقالات التعسفية التي طالت المجتمع. ومواجهين تهديداً فورياً لسلامتهم، لم يكن لدى محمود وأخته الكبرى خيار سوى الفرار إلى لبنان. ولكن سرعان ما اكتشفوا أن لبنان لا يوفر الراحة المأمولة. وبسبب الظروف المعيشية الصعبة وصعوبة التوازن بين التعليم والعمل، وجدوا أنفسهم في مفترق طرق. في هذا السياق، اتخذ محمود القرار الصعب بالانتقال إلى الأردن للانضمام إلى أخيه الأكبر ومواصلة دراسته. ومع ذلك، حتى في الأردن، استمرت التحديات، مما جعل من المستحيل عليه متابعة تعليمه. وبعد ميزانية تحمل الخطر، قرر محمود بشجاعة العودة

مع اقتراب موعد الجلسة الأولى في محكمة العدل الدولية في 10 أكتوبر/تشرين الأول، تكشف تجربة محمود حمود في مراكز الاعتقال السورية عن تصاعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها نظام الأسد. ورواياته لا تسلط الضوء فقط على هذه الانتهاكات، بل تتطابق أيضاً مع المبادرة القانونية الهولندية الكندية الحديثة التي تهدف إلى محاسبة النظام على انتهاكاته.

بينما تستعد المحكمة للنظر في الادعاءات الخطيرة، بما في ذلك التعذيب واستخدام الأسلحة الكيميائية، تسلط رحلة محمود حمود الضوء على أهمية قيام صناع السياسة الأمريكيين بتقديم دعمهم لهذا المسعى القضائي الحاسم والنظر بشكل مدروس في اتخاذ موقف حازم بشأن الانتهاكات المستمرة لنظام الأسد.

تحول محمود حمود من شاب نائر في سوريا إلى طالب سينمائي مشهور عالمياً يشهد على الروح الإنسانية التي لا تقهر. مدفوعاً بحركة التغيير التي تحدث مرة واحدة في العمر، حطم محمود حواجز الخوف الخاصة به، معلناً أنه "لن يندم" إذا أدت معاناته إلى محاسبة الأسد. اليوم، مساهماته الإعلامية وأفلامه القادمة عن المعتقلين السوريين ليست مجرد إنجازات؛ إنها دعوة واضحة للعدالة والكرامة الإنسانية.

دعم قضية محكمة العدل الدولية ضد الأسد من خلال التأييد العلني للمبادرة الهولندية الكندية سيسهم في المزيد من الانتكاسات السياسية في محاولات التطبيع. ويمكن لوزارة الخزانة تمكين هذه المحكمة من خلال فرض عقوبات على المسؤولين السوريين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان. يمكن للكونغرس أيضاً أن يدعم قضية

التناقض التدريجي للعدالة: قصة محمود حمود والاستعدادات لجلسة محكمة العدل الدولية بشأن سوريا

خلال عامي 2011 و2012، يقول محمود أنه كل ما كان يتم توجيه تهمة جديدة له، كان يعترف بها على الفور.

وبقي محتجزاً في فرع المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري بدمشق لمدة عامين ونصف إضافيين. وهنا، شهد نقل العديد من السجناء إلى المستشفى 601، وهي منشأة يُشار إليها بشكل سيئ باسم "المسلخ البشري" بسبب سوء معاملة السجناء بشكل مروّع على يد متخصصين طبيين مفترسين. أولئك الذين تم إرسالهم إلى هذه المنشأة لم يعودوا أبداً، كما يلاحظ محمود بأم.

الانتهاك الخامس لنظام الأسد: هيمنة مدير فرع المخابرات على النظام القضائي غير القانوني في سوريا وإصدار الأحكام

في مكان احتجازه، غابت كل مظاهر سيادة القانون والإجراءات الموحد التي تحدد مصير السجناء. تتيح سلطة مدير الفرع اتخاذ قرارات تعسفية بشأن من سيتعرض لعقوبة الإعدام ومن سيتم إحالته إلى محكمة الإرهاب. ويشير المتخصص في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، المعتمد الكيلاني، إلى أن محاكم الإرهاب تمتلك صلاحية الإفراج عن السجناء بعد سنوات من الاعتقال، بينما تصدر المحاكم الميدانية أحكام الإعدام.

أفادت منظمة العفو الدولية بأن هذه المحاكم تعمل خارج إطار القانون السوري. وشهد قاض سابق أن الأحكام كانت مُحددة مسبقاً، وأن جلسات المحكمة كانت مجرد إجراءات شكلية. في خطوة استباقية، أصدر بشار الأسد مرسوماً بإلغاء هذه المحاكم، لكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سجلت بدقة الانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها النظام في إطار هذه الإجراءات القضائية.

الانتهاك السادس لنظام الأسد: عمليات نقل قاسية للسجناء ومحاكم ميدانية غير شرعية في سوريا

بعد عامين ونصف من الاعتقال، تم نقل محمود مع 30 سجيناً آخرين إلى المحكمة الميدانية في دمشق. تمت عملية النقل في شاحنة تعرف بوصفها "شاحنة اللحوم"، مما يسلب الضوء على الظروف اللاإنسانية. وبعد وصولهم، تم احتجازهم في غرفة ضيقة.

وفي هذه المساحة الضيقة، تم استجواب السجناء في مجموعات تضم خمسة سجناء لاستكمال نماذج البيانات الشخصية. بعد ذلك، تم إدخال كل واحد منهم على حدة إلى قاعة المحكمة، التي كانت قليلة الأثاث، ولا تحتوي إلا على مكتب، وبعض الأثاث، وثلاثة أفراد: القاضي الشيخ جابر الخربان واثني آخرين.

الانتهاك السابع لنظام الأسد: أحكام الإعدام التعسفية

وفي ما لا يمكن وصفه إلا بأنه استهزاء بالعدالة، لم تستغرق جلسة محمود القضائية بالكامل في المحكمة الميدانية سوى دقيقة ونصف. سُئل في البداية عن اسمه ومكان ميلاده، تلتها أسئلة حول مشاركته في تصوير الاحتجاجات ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وجاءت اللحظة المحورية عندما تم استجوابه بشأن حيازة سلاح. وحاول محمود

توضيح أن اعترافاته انثُزت تحت التعذيب، بل وعرض تقديم أدلة مادية على إصاباته. لكن، وقبل أن يتمكن من تقديم جواز سفره كدليل على غيابه عن سوريا خلال الفترة المتهم بها، مزق القاضي الوثيقة وألقاها في وجهه. ثم أصدر القاضي حكماً مستعجلاً بـ "إعدام القاصر"، وهو ما يعني السجن المؤبد دون إمكانية تنفيذه أو الإفراج المشروط.

الانتهاك الثامن لنظام الأسد: سجن صيدانيا، إعدام أو موت

تم نقل محمود إلى سجن صيدانيا السيء السمعة بعد صدور الحكم عليه بالسجن المؤبد. وخلال إقامته التي دامت خمسة أشهر، شهد محمود إعدام 30 سجيناً كانوا معه في المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد 15 نزيلاً في زنزانته حياتهم بسبب التعذيب. وكان من بينهم أحمد إبراهيم مسالملة الذي مات من العطش الشديد.

الانتهاك التاسع لنظام الأسد: الاحتجاز المطول والإفراج التعسفي عن القصر

بعد نجاتهم من الظروف المروعة في سجن صيدانيا، تم نقل محمود وقاصرين آخرين إلى سجن البالون في حمص. وبقي هناك لمدة عام وشهر قبل نقلهما إلى سجن عدرا، حيث أمضى محمود ثلاث سنوات ونصف إضافية. وتم إطلاق سراحه أخيراً في 15 سبتمبر/أيلول 2019، بموجب عفو رئاسي شمل القصر المحكوم عليهم بـ "إعدام قاصر". وإلى جانب محمود، تم أيضاً إطلاق سراح 99 شخصاً آخر. إلا أن قصة محمود ليست حالة معزولة؛ وما زال حوالي

5,213 طفلاً محتجزين تعسفاً ومن بينهم المختفين قسرياً في سوريا.

إن رحلة محمود والعديد من الأطفال السوريين تعكس بشكل مؤلم المراحل الجرمية المرتبطة بسلسلة من الانتهاكات النظام يتردد صداها كنداء عاجل للعمل المستمر نحو ضرورة محاسبة النظام قانونياً. مع استعداد محكمة العدل الدولية للتدقيق في الفظائع المزعومة التي ارتكبتها نظام الأسد في غضون عشرة أيام فقط، فإن رواية محمود تتطلب اهتماماً لا يتزعزع من صناع القرار في الولايات المتحدة.

إن دعم هذه العملية القضائية المحورية يتجاوز حدود العدالة؛ فهو يمثل خطوة محورية نحو إنهاء الحلقة المفرغة من الانتهاكات والإفلات من العقاب التي ابتليت بها سوريا بلا هوادة.

تؤكد هذه التجاوزات، بما في ذلك الاتهامات الملقاة، وأساليب التعذيب الهمجية، والمحاكم الميدانية الزائفة، والأحكام السريعة في المحكمة، على جدية الوضع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتجاز المطول لمحمود وعدد لا يحصى من القصر المعتقلين، جنباً إلى جنب مع الإفراج التعسفي، تكشف عن غياب صارخ للعدالة واحترام حقوق الإنسان.

تشكل هذه المسألة تحدياً هائلاً للمجتمع العالمي، وتعتبر تذكيراً قوياً بضرورة تحقيق العدالة والمساءلة في سوريا. تمثل جلسة الاستماع المقبلة للمحكمة الدولية للعدل نقطة تحول في السعي للعدالة والمساءلة في تاريخ سوريا المضطرب. دعوا قصة محمود تكون القوة المحركة التي تحفزكم على اتخاذ إجراءات حازمة، تضمن أن الأحوال التي مر بها لا تذوب في النسيان ولا تتكرر.

المصدر: المركز الأمريكي لدراسات الشام



© Amnesty International / Dominika Ożyńska

من العمامة إلى البندقية.. الحروب سلاح أنظمة الأزمات



د. سامي خاطر



لطالما استخدمت أنظمة الأزمات الحروب كوسيلة للبقاء في السلطة، فبعد أن تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، تلجأ هذه الأنظمة إلى الحرب كوسيلة لتشتيت انتباه الشعب عن مشاكله الداخلية وتحويل غضبه إلى عدو خارجي، ونجد في إيران على سبيل المثال أن النظام الإيراني يعتمد على مجموعة متنوعة من الأساليب للبقاء في السلطة، من بينها استخدام العمامة والمظاهر الوهمية للدين والسلاح وإشعال الحروب، ويستخدم العمامة والمظاهر الوهمية للدين هذه لفرض سلطته على الشعب الإيراني بالخداع والاحتياط مدعياً أنه يحكم باسم الإسلام، ويستخدم الدين ذاته للقتل بغير حق ولتبرير قمع المعارضة وانتهاكات حقوق الإنسان، كما يعتمد النظام الإيراني على القوة العسكرية أيضاً من أجل البقاء في السلطة حيث يمتلك هذا النظام الفاشي ترسانة عسكرية وأمنية كبيرة يستخدمها في قمع الشعب وقتل واغتيال وتهديد معارضيه ونشر نفوذه في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن النظام الإيراني يستخدم الحرب والتدخل في الصراعات في المنطقة كوسيلة لاستعراض القوة وتشتيت انتباه الشعب الإيراني عن مشاكله الداخلية ساعياً في الوقت ذاته إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة وتمكين أذرعها فيها مما يُعظم من قوته وينقل صراعاته إلى باحاته الخلفية خارج حدوده ليضمن بقاءه، وبناءً عليه يتوجب على المجتمع الدولي انتهاج سياسات رادعة بشأن هذا النظام واتخاذ إجراءات جديّة صارمة بحق النظام الإيراني لنوع قدراته من خلال تصنيف الحرس على قوائم الإرهاب، ودعم المقاومة الإيرانية والمطالب الشعبية الرامية إلى التغيير الديمقراطي.

الأثار المدمرة للحروب والغرض منها

لا شك في أن الحروب التي تُثيرها وتشتتها أنظمة الأزمات تؤدي إلى آثار مدمرة على الشعوب وعلى المجتمع الدولي أيضاً، خاصة في ظل ترابط المصالح العالمية اليوم، بالإضافة إلى الخسائر البشرية ودمار البنية التحتية وانتشار الفقر والبطالة وزعزعة الاستقرار الإقليمي وتهديد الأمن الدولي تؤدي الحروب إلى خلل في العلاقات الدولية ونشوء اصطافات وتكتلات غير حميدة بين الدول والأقاليم، تتوقف أيضاً عجلة التنمية وتزداد معاناة الطبقات الإنسانية الرقيقة، وفي حين تقوم الحروب على نزاعات دولية تستدعي في نهاية المخاض إلى قيام حرب لإيجاد حلول أو استعادة حقوق، إلا أن الأمر مختلف تماماً عند أنظمة الأزمات التي تسارع وتعجل بالحروب ليس من أجل قضايا وطنية هامة وإنما من أجل إسكات وكبت الرأي العام الداخلي من خلال إدخاله في أتون أزمة جديدة تستهلكه كلياً وفي إطار هذه الأزمات تُخلق المبررات. عامٌ من المتناقضات يحكم إيران منذ قرابة الخمس عقود

يحكم إيران منذ 1979 نظامٌ إسلاميٌّ مُدعٍ ومطرف؛ يدعي أنه يسعى إلى نشر العدل والخير في العالم، ولكنه

في الحقيقة نظامٌ قائم على القمع والفساد يعتمد على مجموعة متنوعة من الأساليب للبقاء في السلطة من بينها استخدام رمزية العمامة والمظاهر الوهمية للدين والسلاح وإشعال الحروب.

تناقضات النظام الإيراني

قد لا يعرف الكثيرون في عالمنا شيئاً عن نظام الملالي الحاكم في إيران سوى ما يتم تسويقه وتوجيهه إليه بعيداً عن الحقائق، وفي هذا المجال يمتلك الملالي قدرات هائلة في الخداع والتغريب بالآخر وإحكام القبضة عليه في دائرة اللاوعي التي ينسجها حول ضحاياه، وهنا من الواجب على أهل الفكر والمعرفة الإسهام في توعية الشعوب بحقيقة ومخاطر نظام الملالي الحاكم في إيران؛ وهنا نعرض بعض التناقضات الأساسية للنظام الإيراني وتتمثل في الآتي:

يدعي النظام الإيراني أنه يحكم باسم الإسلام، ولكنه في الحقيقة نظامٌ عنصري هجين يحكمه أشخاص جهلة ومطرفون في نهجهم، ويخلط هذا النظام بين الأعراف والعقائد ولا يتورع عن استخدام أقبح السبل التي تمكنه من بلوغ غاياته ولا علاقة له بالإسلام على الإطلاق.

يدعي النظام الإيراني أنه يسعى إلى نشر العدل والخير في العالم، ولكنه في الحقيقة نظامٌ قمعي يمارس انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

يدعي النظام الإيراني أنه يسعى إلى بناء اقتصادٍ عادلٍ ومزدهر، ولكنه في الحقيقة نظامٌ فاسدٌ لا مكان لصدارة النخبة فيه وهم قلةٌ تابعون للنظام أو في أفضل الأحوال راضخون للأمر الواقع ولا خيار لهم. يدعي النظام أنه يمثل الشيعة الجعفرية الإمامية في العالم، والحقيقة أنه قد شوّه الشيعة الجعفرية وسفك من دماء أبناء الشيعة في إيران والعراق ما لم يسفكه سفاحي الأزمات الغابرة.

اللامنطقية في كون العمامة ومعدات الدين محوراً للسلطة والسلطان

الدين نظام متكامل من المعتقدات والممارسات التي تنظم حياة الإنسان وتهذب سلوكه، وقد لعب الدين دوراً رئيساً في حياة المجتمعات التقليدية سياسياً

واجتماعياً، وكان رجال الدين يتمتعون بسلطة كبيرة، وكان يُنظر إليهم على أنهم القادة الروحانيين الأخلاقيين للمجتمع.

العصر الحديث

مع تطور المجتمعات وتمادي الفاشية الحاكمة باسم الدين تراجعت مكانة الدين سياسياً واجتماعياً، وأصبحت المؤسسات العلمانية أكثر أهمية، وتراجعت سطوة وأهمية رجال الدين؛ إلا أن رجال الدين ما يزالون يتمتعون بسلطة كبيرة في بعض المجتمعات، وغالباً ما تكون العمامة ومعدات الدين هي محور السلطة والسلطان والحياة لما لها من إحياءات سحرية مع الخطاب المرافق لها، وهناك اعتقاد يتوسع لدى البعض اليوم بأن كون العمامة ومعدات الدين هي محوراً للسلطة والسلطان والحياة أمرٌ لا يمكن قبوله في عصرنا، وفيه خطورة على الدين نفسه، والسبب في هذا الاعتقاد لديهم هو ما يلي:

- *الدين هو نظام روحي وأخلاقي، وليس نظاماً سياسياً.
- *سعي رجال الدين إلى استخدام الدين للسيطرة على الناس وهو أمرٌ خاطئ.
- *لا يمكن لأي سلطة تدعي بالدين والادعاء نقيض الحقيقة أن تقيم شعائر الله في البشر وذلك لعدم قدرة المُسلط على ذلك وبالتالي فإن هذا النوع من السلطة الدينية يمكن أن يؤدي إلى الفساد والظلم.
- *الآثار السلبية لكون العمامة ومعدات الدين هي محور السلطة والسلطان والحياة عديدة من بينها:
- *القمع السياسي والاضطهاد ونقض الحريات؛ علماً بأن الدين الإسلامي على سبيل المثال يأمر بالعدل والإحسان والحرية.
- *الفساد والظلم بحسب تجربة الملالي الحاكمين باسم الدين في إيران.
- *الحروب والصراعات بحسب تجربة الملالي الحاكمين باسم الدين في إيران.

أدرك الملالي منذ الوهلة الأولى أن العمامة ومعدات الدين في كل مكان بالعالم لها موقعها ومكانتها الخاصين بها، ومن هذا الموقع وتلك المكانة يكون لمعدات الدين تأثيرها الروحاني الكبير؛ فهي من الأفضل لها إما أن تكون في دور العبادة وإما أن تكون في المدارس الدينية.. أما أن تكون العمامة ومعدات الدين هي محور السلطة والسلطان والحياة فهذا أمرٌ لا يمكن في عصرنا وفيه خطورة على الدين نفسه ولناخذ نظام الملالي مثلاً على ذلك، وهذا أيضاً يحتاج إلى سرد فلسفي كبير في مقال آخر.

كان رجال الدين مكرمين وذوي قداسة ومكانة رفيعة عندما كانوا قدوة المجتمع ومعلموه، ولكن عندما ترك رجل الدين داره ومكانته قل قدره ومقداره؛ وتقول العرب (من خرج من داره قل مقداره)، ترك مكانته وتوجه إلى السلطة، ولا يعترض أحد على أن يكون رجل الدين أو غيره من المواطنين على رأس السلطة من خلال صوت الشعب وإبداء الرأي بنزاهة، ومن المفترض أن يكون الازدهار قريباً مؤكداً بسلطة رجل الدين كونه أكثر الناس إدراكاً لمفهوم العدل والإحسان والتقوى.

ما حدث مع نموذج ملالي إيران أمر لا يتفق مع المنطق، ومن غير المعقول أن نستخدم مصطلح «رجل الدين» في إيران نظراً لأن مصطلح «رجل الدين» كلمة كبيرة ومُصانة وتُطلق على أهل العلم منهم؛ وهذا ما لا ينطبق على ملالي السلطة في إيران؛ خذ على سبيل المثال أنه لا خميني ولا علي خامنئي كانوا من أصحاب الأعلمية ومع ذلك تصدروا الموقف واتخذوا من الدين وسيلة لأجل الاستيلاء على السلطة والاستمرار فيها.. كما لم يكن علي خامنئي بالعلمية التي تسمح له أن يكون مرجع تقليد وفق ثوابت المذهب الجعفري؛ لكنه وصل إلى هذه المرتبة، وهنا تجبرت وطغت العمامة وخرجت من دارها لبقول مقدارها عندما تُقدم على تشويه الدين من خلال القفز على حق الغير والاستئثار بالسلطة وارتكاب جرائم القتل والتعذيب والإبادة الجماعية وخيانة الأمانة (أمانة مسؤولية العباد ومقدراتهم وكرامتهم وأعراضهم وحاجتهم وحريرتهم وسلامة عقيدتهم).

المحكمة الاتحادية وتركمان كوردستان



صبحي ساله يي



خلال انتخابات برلمان كوردستان في أيلول 2018 فاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) بالأكثرية، وكان ذلك أمراً متوقعاً بالنسبة للكوردستانيين، وكذلك للأخريين الذين يراقبون وضع الإقليم، فمسيرته الطويلة وإنجازاته التي ارتكزت على الأولويات المهمة، وانتهاجه مساراً حكيماً في التعامل مع مختلف الأطياف من قوميات وإثنيات تعيش على أرض كوردستان، منحوه الأهمية في قيادة الإقليم ورسم سياسته ورعاية مصالحه، ودفعت الناخب الكوردستاني لاختياره والتصويت له.

أما الأحزاب الأخرى التي حصلت على مقاعد أقل من توقعاتها، أو بالأحرى التي تراجع وتنازلت ما تسحق من مقاعد برلمانية، فقد بادرت في إلقاء اللوم على قانون ومفوضية إنتخابات الإقليم وساهم بعضها في تبيد الأجواء والتخندق خلف ستار التضليل والتشويه والتشبث بأفكار عفا عليها الزمن، كي تستغلها كذريعة للمطالبة بامتيازات خاصة وصل بعضها إلى درجة المستحيل في ظل القانون. وخلال الدورة البرلمانية الخامسة التي بدأت في 2018 واستمرت لغاية 2023، طالبت بعض الأحزاب بتعديل قانون الانتخابات، ووصفت القانون الانتخابي بأنه (قديم جداً وفقد روحه، ولم يعد نافعا في الوقت الحالي، ولا يتناسب مع متغيرات الحياة السياسية)، على الرغم من تعديله من قبل برلمان كوردستان، ووصفه من قبل فقهاء القانون بأنه قانون مكتمل ليس فيه أي ثغرات

للقانون المجلس الوطني الكوردستاني لعام 1992، ويحرم تركمان كوردستان من المشاركة في البرلمان. والمفارقة المضحكة المبكية هنا هي أن الذين رفضوا القانون الحالي، المعدل ست مرات بالإعتماد على الشرعية القانونية والبرلمانية، ووصفوه بالقديم الفاسد للروح وغير المناسب مع متغيرات الحياة السياسية، سيتعاملون مع قانون قديم شرع في 1992 من قبل الجبهة الكوردستانية بالإستناد على الشرعية الثورية، قانون لا يحتوي على وجود الكوتا للتركمان، ويحرم الأحزاب التي لا تفوز بأكثر من 7% من المقاعد من المشاركة في البرلمان، وهذا يعني أننا (ربما) نجد برلماناً بدون التركمان والأحزاب الإسلامية والأحزاب الصغيرة التي تضيف الثقة والجمالية للمشهد السياسي والبرلماني في الإقليم.

بالكوتا وقانون الانتخابات، ظناً منهم (وبعض الظن إنهم) أن المحكمة ستنتصرهم ما دام الطرف الآخر هو البارتي. المحكمة الاتحادية أجلت إصدار الحكم بهذا الشأن لعدة مرات، ومن المقرر أن تعقد جلسة جديدة حول الموضوع في يوم 5-11-2023 لتحسم الجدل والسجال. وإذا قررت رد الدعوة، وهذا هو المتوقع لأنها على علم بأن الإقليم والعراق والمنطقة برمتها تعيش على صفيح ساخن وفي ظروف مليئة بالهموم والتنازع والتعقيد ولا تريد أن تصب الزيت على النار، سيتم إجراء الانتخابات التشريعية المزمعة في 25 من شهر شباط المقبل وفق القانون النافذ دون توترات، أما إذا حكمت لصالح المشتكي الذي يطالب بإلغاء التعديلات وإعادة القانون إلى نسخته الأصلية، عندها تتحمل مساءلة التاريخ، وستجرى الإنتخابات وفقاً

لحين إنتهاء العواصف، وطرحوا مطالب لا تخلو من التراجع إلى الوراء في المجالات التي تتعلق بمبادئ الديمقراطية والحقوق المدنية والحرية العامة والاستحقاق المكوناتي في سبيل استثمار المواقف سياسياً وشعبياً، ورفعوا سقف مطالبهم عالياً على غرار دعوتهم إلى طاولة المشاورات في مسارات معينة كانت من أولوياتها، إعاقه إجراء الانتخابات بكل الوسائل، وبعثرة أصوات البارتي والعصف بحقوق المكونات التركمانية والمسيحية والبحث عن تصورات جديدة لتقليل عدد مقاعدهم في الكوتا، أو توزيعها على الجغرافيا الكوردستانية. وعوضاً عن تناول الأمور بوعي ورؤية واقعية واضحة، والتصرف بعقلانية، وتهرباً من مآزق الانتخابات، وتغطية للخلافات الناشئة بين صفوفهم، لجأ البعض إلى المحكمة الاتحادية لتسجيل دعاوى تتعلق

مع ذلك جرت مداوات ومناقشات مستفيضة وتوافقات وطنية وسياسية لإعادة النظر في القانون المذكور وتعديله، ولكن وجود النوايا المبيتة التي كانت تهدف إلى تأخير الحسم فيه إلى حين انتهاء الدورة البرلمانية، ومحاولات اغتيال الحقيقة خوفاً من النتائج المتوقعة في ظل أزمة المصادقية والانهيال التي كانت تعيشها بعض الأحزاب نتيجة لأخطائها الفادحة التي اقترفتها. حالت دون ذلك، وبقي القانون مرونياً على رفوف البرلمان الكوردستاني لنحو سنتين كاملتين. ولم يتم إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري. وهذا ما حدى برئاسة الإقليم إلى تأجيل موعد الانتخابات لعام كامل وتحديد موعد جديد. وخلال ذلك، لم يحاول بعضهم التعاطي مع التحديات القائمة بحكمة

2026 سباق الميزانيات

كافة بانتعاش ملحوظ لمعدلات نمو إيجابية خلال عام 2024م. وبالتالي يعكس البيان التمهيدي لميزانية العام المقبل نجاح الإدارة الرشيدة في نهجها الإصلاحي سواء الهيكلية منها أو المالي باستباق معهود يؤكد إدراك المخاطر المحتملة وهو ما جعلها أقوى اقتصاديات مجموعة العشرين، بل ورابع اقتصاد عالمي، وهو ما مكنها من مواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية، وهو ما يظهر جلياً في الأداء الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية، عبر زيادة المساحة المالية وبناء الاحتياطات الحكومية، مع تعزيز رؤوس أموال الصناديق الوطنية، التي لها الدور الريادي في استمرار الحكومة لعمليات الإصلاح الشاملة تنفيذاً لبرامج ومشاريع رؤية السعودية 2030

1.251 تريليون+ ريال بعجز 79 مليار ريال أي ما يعادل - 1.9 % من الناتج المحلي)، ويأتي ارتفاع الإيرادات على الرغم من تراجع أسعار النفط عن العام الماضي، وكذلك خفض إنتاج النفط ضمن اتفاق تحالف «أوبك+»، ومنها نلاحظ أن هذا التوقع إيجابي للنمو الاقتصادي العام المقبل 2024م، في سلسلة التطورات الإيجابية للأداء الفعلي للاقتصاد منذ بداية عام 2021م، بجانب تحسن الميزان التجاري، والاستمرار في تنفيذ برامج ومبادرات تحقيق الرؤية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية، وجذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات وقطاع السياحة والترفيه، ضمن الدور الفاعل والمهم لصندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية الداعمة وتحقيق الأنشطة الاقتصادية

الدعم الاجتماعي للمواطنين للحماية من التضخم العالمي، بفضل الإصلاحات الداخلية للبيت المالي وتنويع مصادر الدخل، مدعوماً بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية مع توقع استمرار القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة الوظائف في سوق العمل. ولعل وتيرة الزيادة لميزانية العام المقبل المتوقعة، هي رابع ميزانية تريليونية تقدرها الحكومة السعودية تاريخياً بعد 2019 بإجمالي الإيرادات هي الأقل من نظيرتها الإنفاقية، مما يتوقع معها عجزاً على المدى المتوسط، لضمان تحقيق نمو اقتصادي يكون في استدامة مالية على المدى المتوسط والطويل. ووفق البيان التمهيدي نجد الإيرادات عند 1.172 تريليون+ ريال، والمصروفات

خالد الجاسر



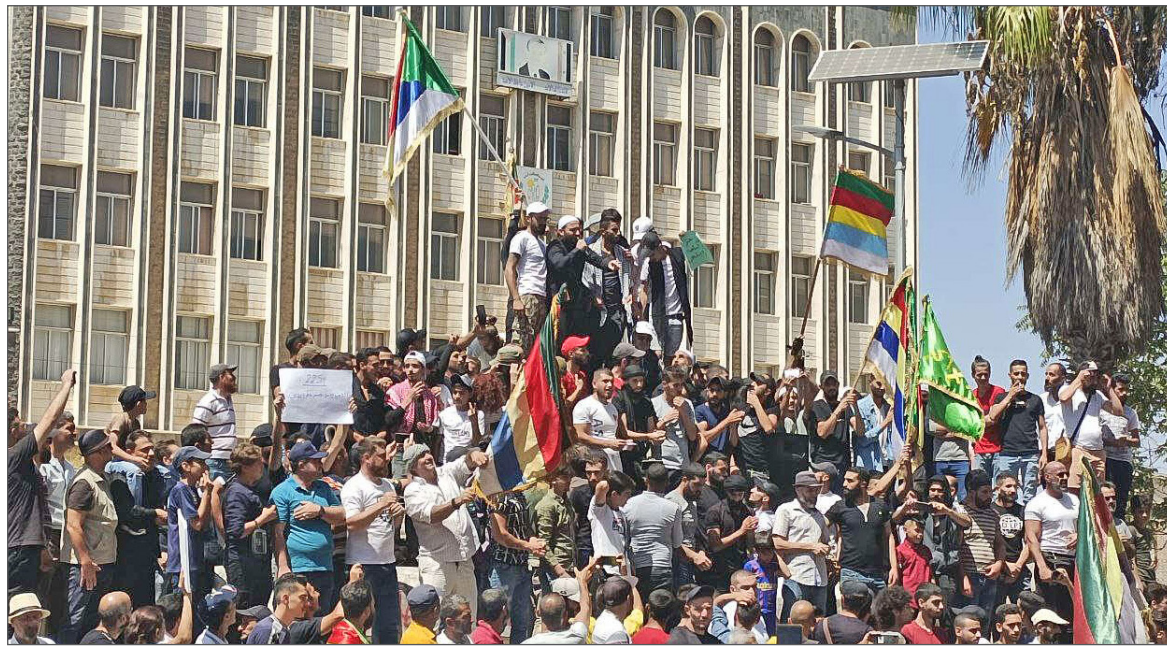
ميزانية 2024.. هي الأسرع في العالم نمواً، باستراتيجيات ومشاريع جديدة تُعزز قدرة المملكة التوسعية بإنفاق متسارع على المدى المتوسط، مرتفعاً 12 % العام القادم عن تقديرات هذا العام، ليكون صعوداً بزيادة 4 % خلال 2025، و5 % خلال 2026 من خلال الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية بل وتعزيزاً لقدرات المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، بهدف دعم النمو وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ومنظومة

تنويعات ساحة الكرامة الحضارية والمدنية

المعتقلين وضحايا حرب السلطة على المجتمع. تبدلت الأدوار من جمهور مصفق ومهلل، سواء كان بعضهم مجبراً وكرهاً أو منتفحاً بمناصب بخسة بإرادته، يرنخ ويدبك على وقع موسيقا الحرب التي تروجها سلطة البعث العسكرية، إلى أصوات حرة متناغمة متعددة المواهب والألحان متمائلة على لحن: موطني... وما أفسى أن تنفجر الصدور حباً بعد قمع وقهر، فهو موطني، موطننا نحن، الأرض والسماء والتاريخ والحضارة... وتفتح مقل العيون وتنفجر دمغاً.

لرقم «أربعين» معان صحية ونفسية في موروثنا الأهلي الشرقي، فهو عدد الأيام التي تشير لنهاية الحزن بعد فقد عزيز، وهو ذات العدد الذي يشير إلى تعافي الأم بعد الولادة، وبداية التغييرات الطارئة على المولود الجديد وتجاوزها مرحلة الخطر وشق طريقه للمستقبل. وها هي الموجة الثورية السورية الثانية تتجاوز عمر الأربعين من مولودها الجديد في ساحة الكرامة في السويداء، وتبدأ تخطو بثبات تجاه المستقبل، وعله مستقبل سوري يليق بأبنائنا كما يستحقوا أن يكونوا.

هي خطوة ثابتة تجاه استحقاق الحرية والدولة العصرية، يفتح فيها المسرح السوري على موجات جديدة ومطورة من إمكانية استعادة الشعوب لقرارها السيادي، واستبدال نموذجها العام من فوضى وحمى حرب وعنّف، إلى دوائر تتسع من القدرة والاستحقاق والفاعلية بلحظة زمنية فارقة عنوانها كسر طريق الانحدار المستمر منذ 2018، واستعادة زمام المبادرة باتجاه المشروع الوطني والهوية الوطنية. فالقلوب البيضاء وأغصان الزيتون والحزن البادي من ساحة الكرامة جميعها تشير إلى أن بواكير عقلانية ورؤية بصيرة تشق طريقها بثبات وإن كانت المعيقات لليوم كبيرة بحجم وطن بكل كوارثه الجسام.



ساحة الكرامة سلسلة الأخطاء المتعمدة بحق الشعب السوري الذي يمارسها المبعوث الأممي، غير بيدرسون، بإصراره على عمل اللجنة الدستورية قبل تحقيق الانتقال السياسي، وتجاهله لمجريات الحدث السوري الحالي في إحاطته المقدمة للأمين العام للأمم المتحدة أواخر أيلول المنصرم، وكأنه شريك لسلطة النظام السوري في هذا التجاهل والاستمرار في الكارثة السورية إلى ما لا نهاية. وأية مهزلة سياسية يمكن الحديث عنها حين يكون استمرار الكارثة السورية هو استمرار لأمر الحرب وسلطات الأمر الواقع وبقاء بيدرسون في منصبه يتقاضى راتبه على حساب الحل السوري.

في ساحة الكرامة تعدد الممثلون والمسرح واحد، اختلفت النصوص والصوت واحد، وبدأت تخطو ساحة الكرامة بهدوء وثبات ناحية استحقاق دهشة الجمهور المحلي والعربي والعالمية. تغيرت الخلفية من صور القائد الخالد الأوحده ورموز البعث والسلطة الأبديين إلى صور السوريين من رجال الثورة السورية الكبرى، وصور

مرة. وكان العنوان سوري بامتياز: البس الأسود واحمل قلبك الأبيض والملتقى ساحة الكرامة. من هناك يمكنك أن تساهم بالتغيير السياسي ووقف المقتلة السورية لكل السوريين.

هذا المسرح الواسع الذي تنوعت فيه ثقافات السوريين وإبداعاتهم الفنية والفكرية، مستمر بخطه السياسي العام الواضح والعلمي للعالم والداخل السوري، فشعار المتظاهرين من كل الفئات والأعمار: هو التغيير السياسي، ومفتاحه الحل السلمي والسياسي، بلا عنف وإرادة منتصر حرب زائفة. تفند خطوطه العامة لافتة كبيرة تعدد بنوده حسب نص القرار 2015/2254 فأولاً: المرحلة الانتقالية، وثانياً: حكومة وطنية مؤقتة، وثالثاً: انتخاب لجنة تأسيسية لصياغة دستور سوري جديد، ورابعاً: إجراء انتخابات حرة وديموقراطية، والإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المغيبين قسرياً ملفات إنسانية فوق سياسية.

بينت تظاهرات السوريين المتتالية في

ما تبقى من آثارها الحضارية على أيدي سلطات الفساد والاستبداد والأجهزة الأمنية. فيما حمل المتظاهرون لوحة صغيرة لخريطة سوريا كتب عليها حرية عقلت ناحية القلب، قالت عنها إحدى السيدات المساهمات بالمبادرة، أنها الكلمة التي يتفق عليها كل السوريين وتجمعهم حولها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية معارضة أو موالية، فالجميع يبحث عن الحرية. وأرققوها ببطاقة حمراء كتب عليها: Out، دلالة على طلب خروج الاحتلال من سوريا وخروج الفساد وسلطة الاستبداد من حياتنا، فليرحل من جلب الغزاة وعمل على تدمير سوريا. في الموجة الثانية وهي تتقدم نحو شهرها الثالث، وفي جمعيتها السابعة، أقامت ساحة الكرامة حفل عزاء سوري على أرواح كل السوريين بدءاً من 18 آذار 2013 لأن، خاصة بعد الجريمة المفتعلة في الكلية الحربية بحمص، وما تلاها من قصف جوي روسي بالتعاون مع سلطة النظام على أبناء إدلب المدنيين الذي ذهب ضحيته مئات السوريين في كل

جمال الشوفي



في الموجة الثانية للثورة السورية تفتحت وأزهرت مواهب شباب وسيدات سورية. تداوم ساحة الكرامة في السويداء على فعلها المدني السلمي مصرّة على الوصول لاستحقاق التغيير السياسي. تمارس ساحة الكرامة كل تنويعات الحدث السوري، مكتظة بالآلاف من أبنائها في يوم الجمعة يفوق العشرة في المدينة، وتتوزع في بقية الأسبوع بين قراها ومناطقها بشكل يومي. تنتظم أفقياً وتنوع أهلياً وشعبياً ومدنياً، تطالب بالسلام والعدالة ومحاسبة مجرمي الحرب في حق الشعب السوري وتقديمهم لمحكمة العدل الدولية التي ستبدأ يوم 10 آذار محاكمة النظام السوري على جرائمه بحق المعتقلين السوريين، فالسلام يبدأ بتقديمهم للعدالة وجبر خاطر الأم السورية.

نساء ساحة الكرامة، رونقها وجمالها الحضاري والمدني، زينن رؤوسهن بأكاليل من أغصان الزيتون، لم يلبس نساء دروع الحرب ولا خوذ القتال ولا أكاليل الغار، بل لبسن الزيتون تعبيراً عن السلام والعطاء والشجر دائم الاخضرار. وكأنها تعويذه أمل في تحقيق السلام وعودة هذه البلاد لديهمومة الاخضرار بعد طول جفاف وقحط سياسي. وشبابها لم يحملوا الروسيات والرشاشات والمدافع، بل حملوا مقومات التاريخ والحضارة التي عاشتها المنطقة بثقافتهم المتنوعة. استعرضوا المسرح الروماني وحوارته ومثلوا تعاقب الحضارات على هذه المنطقة، ليبقى الشعب السوري بثقافته العربية يقدم لونه للحضارات الإنسانية سلاماً ومحبةً وحياءً. ابتكروا مهرجاناً لفرقة رومانية، وفي مقدمتها زنونيا تقول: أن للسلام والحرية أن تعم هذه الأرض، وتنادي بوقف نهب

سياسة إدارة بايدن تجاه إيران معيبة بشكل أساسي

السياسة الحالية تشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة واستقرار المنطقة.

لذا، يجب على الإدارة الأمريكية تغيير سياستها تجاه إيران. يجب عليها التوقف عن التفاوض على الاتفاق النووي مع إيران وزيادة الضغط على إيران لوقف دعمها للإرهاب. يجب أن تتعاون الولايات المتحدة مع حلفائها في المنطقة لتطوير استراتيجية شاملة لاحتواء إيران ووكلائها بمختلف الوسائل.

إن سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه إيران فاشلة ومضرة. يجب على الإدارة الأمريكية تبني نهج جديد يتوافق مع مصالح الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

النووي مع إيران قد يشجع إيران ووكلائها على تصاعد الأعمال العدائية في الشرق الأوسط بدلاً من تحقيق الاستقرار.

إيران أظهرت مراراً وتكراراً عدم اهتمامها بالسلام واستخدمت برنامجها النووي كوسيلة لابتزاز المجتمع الدولي. الاتفاق النووي المزمع لن يجلب الأمان إلى المنطقة، بل سيمتدح إيران موارد إضافية لدعم الإرهاب وتعزيز نشاطها النووي.

بالإضافة إلى ذلك، سياسة الولايات المتحدة الحالية تتناقض مع مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها التعاون لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية ودعم الإرهاب.

شنت هجمات متكررة بواسطة الصواريخ والتفجيرات الانتحارية على المدن والبلدات الإسرائيلية، وهي تهدف إلى استهداف المدنيين الإسرائيليين.

إيران تلعب دوراً رئيساً كراعية لحماس، حيث تقدم لها دعماً مالياً وعسكرياً ولوجستياً، بالإضافة إلى تدريب وتسليح أفراد حماس. لذلك، تُعد سياسة إدارة بايدن التي تتبع الدعم لإسرائيل في حربها ضد حماس بينما تستمر في التفاوض مع إيران سيئة بشكل أساسي.

بصفة عامة، فإن هذه السياسة تظهر بأنها محاولة لمكافحة الحرائق بينما تزيد من احتمالات تصاعد التوتر. سياسة إدارة بايدن تتجاهل حقيقة أن الاتفاق

مايكل أريزانتني



السياسة الأمريكية تجاه إيران معيبة بشكل أساسي، حيث تعهدت إدارة بايدن بتقديم دعم غير مشروط لحرب إسرائيل ضد حماس في وقت تواصل فيه التفاوض مع إيران بشأن الاتفاق النووي. تلك السياسة تتجاهل حقيقة أن إيران تعتبر المدبرة والراعية الرئيسية لحركة حماس. حماس هي منظمة إرهابية تتعهد بتدمير إسرائيل وقد

على حافة صفيح.. تحولات جيوسياسية مغايرة



عز الدين ملا

دول الشرق الأوسطية للعلاقات مختلف جوانبها، يعود ذلك إلى سياسة الصين المتوازنة في علاقاتها مع الدول، ومصداقيتها في تعاملاتها التجارية، لذلك تتجه أنظار معظم الدول العالم وخاصة دول الشرق الأوسط إلى قوة الصين المتنامي.

إسرائيل، الدولة المدللة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لم تكن في يوم من الأيام تنظر إلى فتح علاقات مع الجوار على أسس حسن النوايا، بل كانت تتعامل على مبدأ تأمين مصالحها وتقوية مركزها التجاري والعسكري في المنطقة، وأعتقد أن لإسرائيل اليد الطولى في دعم معظم الجماعات المتطرفة والمتعصبة إن كانت سنية أو شيعية، وأيضاً في خلق حالات الفوضى وعدم الاستقرار، ودفع بتلك الجماعات إلى تعاضم قوتها والتمرد، مما أدى إلى أن تصل الفوضى إلى عُقر دارها، وهذا ما حصل عندما فاجأ حماس بعملية تُعتبر نوعية وفريدة من نوعها لم تحدث من قبل.

من خلال سرد تحليلي لكل ما حدث، ويحدث، أن بنية العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط تشهد اليوم تحولات عميقة ليس فقط في التحالفات والعلاقات الدولية بل في الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وقد تحركت المنظومات الدولية القوية إلى فرض جغرافية وسياسة جديدة وأسس مغاير لما سبق، وبتصوري هناك من في الخفاء بدأوا برسم وتشكل لرؤية مستقبلية وفق أطر معينة قابل للتطبيق، وأرجع ذلك إلى هذا الزخم الكبير في التحركات الكبيرة التي تحدث على الساحة، والجميع يستعد لكسب ما يمكن كسبه من نفوذ ومصالح وحتى الجغرافية قبل قرار التنفيذ.

نعم، إن لم تكن مستعداً لن يكون لك موضع قدم في المرحلة القادمة، لذلك أرى ومن الواجب على الشعوب المنطقة، وبالأخص الشعب الكوردي، توحيد رؤاها وتوسيع نطاق علاقاتها وتواصلاتها ومعرفة عقدة شبكات علاقات الرسم والتخطيط، وربط مصالحها مع مصالح الدول المنتفذة والمتحكمة بخيوط تحديد الجغرافية والسياسة الدولية.

العثمانية، فتسرع في فرض إملائها على الدول الكبرى والإقليمية، وتفتح أبواب الذرائع والحجج لتوسيع نطاق أطماعها، وخاصة في شمال إقليم كردستان والمناطق الكوردية في الشمال السوري وشرقها، وكانت البداية في عفرين وبعدها سري كانية (رأس العين) وكري سبي (تل أبيب)، والآن من خلال هجماتها العنيفة على المناطق الكوردية على الشريط الحدودي في سوريا، وقصف البنية التحتية.

روسيا، الدول الراغبة بإعادة أمجاد قوتها العظمى، دخلت في جميع الأحداث والصراعات الدولية، وفي عمق الأزمات العالمية، من ليبيا إلى اليمن والعراق بشكل خفي ومن خلف إيران، أما في سوريا كانت دخولها علناً، وبل كانت لها اليد الطولى في تدمير سوريا وتهجير نصف سكانها. تحاول فرض وجودها على الساحة الدولية، وفي غزوها لأوكرانيا أحدثت خللاً في النظام العالمي، حيث أربكت دول العالم وخاصة الدول الأوروبية المحاذية حدودها لأوكرانيا، اضطرت أوروبا وتدخل نظامها الاقتصادي والعسكري وحتى السياسي.

الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة التي تتحكم بمفاصل العالم، وتُعدّ القوة الأوحدة وتتزعّم القطب الواحد في النظام العالمي، تخلق فوضى وتدير الأزمات، وتفرض قيوداً حسب أجنداتها على الاقتصاد والتجارة العالمية، وحتى على السياسة الدولية وفق رؤى الأمن القومي الأمريكي، حتى ولو لم تتوافق مع رؤى وأمن الشعوب والدول الأخرى. هذه السياسة الأمريكية خلقت حالة من عدم التوازن في العلاقات الدولية إن كانت تجارية أو اقتصادية أو عسكرية، مما دفع البعض إلى التفكير بالعزوف عن الخوض في غمار السياسات الأمريكية غير الواضحة بالحياد أو البحث عن البديل. وما يحدث في سوريا والعراق وامام أنظار أمريكا، لا يخرج من ذلك النطاق، حيث لعب الأمريكان على الجبال والازدواجية في التعامل مع الأحداث التي تجري في كلا البلدين، فقط تلعب في اتجاه واحد إن مسّ أي سوء بدولة إسرائيل.

الصين، تعدّ دولة بديلة لالعديد من الدول، وخاصة

ومصالح الدول خلال العقدين الماضيين، حيث تتضارب مصالحها في بعض المناطق، كما حصلت في العراق إبان قرار حكومة إقليم كردستان في إجراء عملية الاستفتاء على استقلال كردستان، أعتقد أن هذه الخطوة كانت بمباركة أمريكية فرنسية، ولكن في نفس التوقيت، وخلال تلك الظروف تضارب ذلك مع مصالح بريطانيا، التي لم تكن ترغب في إثارة حفيظة طهران، فكانت النتيجة إرباك في صفوف الحلفاء وإعطاء الضوء الأخضر لأدوات إيران بمصادر قرار إقليم كردستان وضرب آمال وطموحات الشعب الكوردي في عرض الحائط، فقط لأن ذلك لم يتوافق مع مصالح بعض الدول.

من هنا، نستطيع أن نخمن، أن كل جولات جنيف التي حصلت مع تسلسلاتها المتقاربة والمتباعدة حسب ما اقتضته مصالح ونفوذ الدول، في الظاهر مؤتمرات جنيف المتلاحقة بين النظام السوري والمعارضة بواسطة مبعوث أممي ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولكن في الخفاء كانت الدول الكبرى والإقليمية تتقايض وتتساموم على الحصص والنفوذ. وفي الجهة المقابلة كانت جولات أستانا وسوتشي تتلاحق بمحاذاة جولات جنيف بين روسيا وإيران وتركيا. ولتحقيق المقايضة يدفعني إلى الاعتقاد أن أوراق جنيف ستختلط بين أوراق أستانا أو العكس، ستكون الحسم النهائي قابل للتطبيق حسب رؤية كافة الفرقاء.

إن كل الأحداث الساخنة الحالية من مخرجات خلط تلك الأوراق، لذلك يحاول كل طرف سحب البساط باتجاهه، وكسب أكبر قدر من بوادق القوة للمقايضة والحصول على مكان له في المئة السنة القادمة. ما تقوم إيران من خلال أدواتها في العراق ولبنان واليمن في تفعيل أزمات اقتصادية وعسكرية وسياسية لفرض حالة الضغط لغاية تمرير أجنداتها وغرس موطئ قدم لها بين القوى الكبرى على الساحة الشرق الأوسطية، وما البلبلة من قبل أدواتها في سوريا ولبنان وكذلك ما قامت بها حركة حماس من عملية هجومية على الأغلفة المشتركة مع إسرائيل تدخل في ذات الغاية.

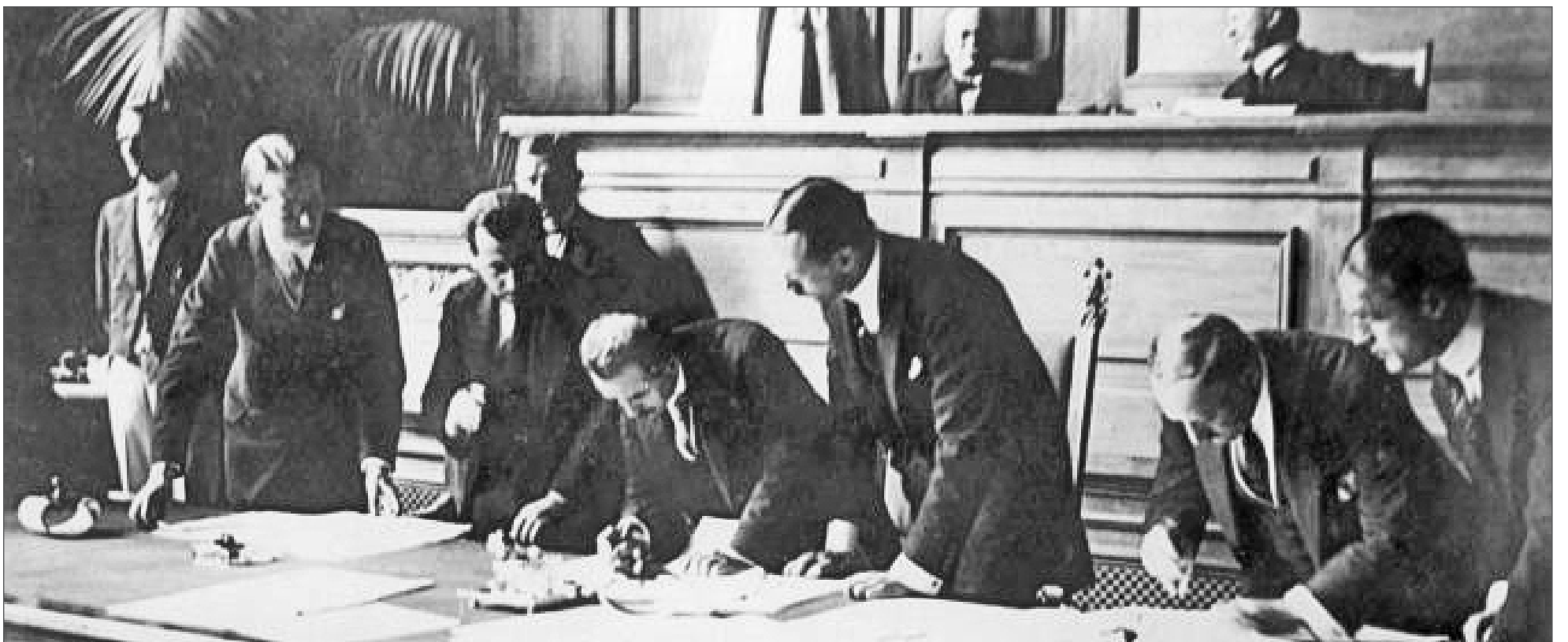
أما تركيا، الطامحة إلى إعادة أمجاد الإمبراطورية

الأحداث تتواتر، وتتحرك بشكل دراماتيكي، وكأن هناك ترابط متسلسل للأحداث حُطط لها عن دراسة، ومهدت الطريق لهذا التحرك خلال العقدين الماضيين.

فمنذ أن انتهت مئوية لوزان ووتيرة الأحداث تتسارع أكثر فأكثر، هذا لا يعني أن الأحداث لم تكن قبل ذلك، بل بدأت منذ دخولنا القرن الواحد والعشرين، بهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، والتي كانت بتخطيط رجالات الظل، ومن ثمّ غزو أفغانستان واحتلالها بعد ملاحقة أسامة بن لادن، وكذلك حرب الخليج الثانية وإسقاط النظام السابق الذي كان معرقلاً في بعض الأحيان لمشروع الشرق الأوسط الكبير نتيجة عقلية صدام حسين الطامح إلى التمرد على من ساعدوه في وصوله إلى الحكم، حيث رأوا أن تسليم العراق لأدوات إيران هو الطريق الأسلم لتطبيق مشروع الشرق الأوسط، وكان تأسيس إقليم كردستان من قبل أمريكا وحلفائها لم يكن قراراً عشوائياً، بل لرؤية مستقبلية وخطوة لردع أدوات إيران في العراق إن تمادت أو تمردت، وهذا ما حصل الآن.

أعتقد، عند ظهور ما يسمى ثورات الربيع العربي، كانت بداية المرحلة الثانية لتنفيذ مشروعهم المنتظر في تشكيل نظام عالمي جديد والانطلاق من منطقة الشرق الأوسط، ومع انتقال الفوضى من تونس والتي بدأت منها إلى ليبيا ومصر واليمن وسوريا، إلا أن المشروع اصطدم بجدار مصالح ونفوذ الدول، منها كبرى والأخرى إقليمية. وحتى إنها اصطدمت بجدار مصالح ونفوذ بعض دول حلفاء أمريكا، كد فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

يمكنني تصوّر أن كل ذلك يعود إلى تغيير في نوايا



56 عاماً للاحتلال الخانق «تمرد يختمر»

والمحرقة والاستعمار والحرب والقمع، نشعر أننا مضطرون لرفع أصواتنا في هذه اللحظة. استقالوا فقط لأنهم ينددون بفضاعة ما رأوه من دولتهم التي لديها الاستعداد لأن تُضحي بالأسري بل وكل من فوق أرض إسرائيل لأهداف (رخيصة) يتحكم فيها قلة منهم.. لقد قالوها صراحة، إن هجمات حماس على إسرائيل «لم تأت من فراغ، لأنه كتمان لأكثر من نصف قرن، وقال الحقيقة رجلهم في بيان رسمي وفي وجوههم، ليصدموه بما يُحرفونه للحقائق والكلمات وفق رؤيتهم الإحتلالية، لتتقلب إسرائيل على جمر الأزمات، لتلفحها نيران من ماتوا وقتلوا وقُطع رؤوسهم ونصفهم أطفال.

لا أمل لغزة والقدس بعد انتخاب حليف ترامب مايك جونسون.. رئيساً لمجلس النواب الأميركي، بعد أسابيع وشلل في الكونغرس في ظل فترة تشهد أزمات دولية وداخلية، خلفا لكيفن مكارثي الذي تم عزله في سابقة بتاريخ الولايات المتحدة وإعلانه أول قراراته، بدعم إسرائيل، لكن كان لـ«أندي بار» النائب الجمهوري عن ولاية كنتاكي رأي قائلًا: «هذا جنوني بالنسبة لي. لقد تمّ انتخابنا كأغلبية لكي نحكم، ونحن لا نفعل ذلك الآن، فالخلل الوظيفي الذي يعاني منه الآن الحزب الجمهوري يبدو وكأنه يقول إننا نريد أن نخسر»، فمنذ عُزل مكارثي في إجراء غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة، وبعد تخلف كارثي عن سداد ديون أمريكا بقيمة 31.4 تريليون دولار وأيضاً إلى حافة إغلاق جزئي للحكومة. ولا تنفك الأزمة تتفاقم في مجلس النواب، وستتفاقم لإن إدارة العالم منفردة وستهلك أمريكا وإسرائيل كما بدؤوا، «وإن غداً لناظره قريب».



مايك جونسون

قوت شعوبنا، ليقفلونا بها في غزة. لقد استقال مسؤولون بالخارجية الأميركية وساستها، وكتب 30 من أعضاء مجلس الشيوخ إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن رسالة عبروا فيها عن رغبتهم في وقف إطلاق النار لأن الحل لن يتحقق بالوسائل العسكرية، ورسالة أخرى موقعة من أكثر من 400 مسؤول أمريكي من المسلمين واليهود، تنتقد إدارة بايدن بسبب «إهمال دعم الفلسطينيين»، قالت الرسالة إن «ملايين الأرواح مهددة، عائلتنا وتاريخنا وتقاليدنا الدينية متجذرة بعمق في القدس وإسرائيل وفلسطين، و باعتبارنا أبناء الناجين من العبودية

لكن نطالبهم ألا يثقوا في الغرب وماسونية العالم، وإلا سيأتي الدور علينا.

إنهم يتلونون كالحرباء لكن حتى الحرباء أعلنت براءتها منهم ومن أفعالهم، حتى لم يتبق لهم سوى المجاهرة بالفحش والكراهية، فانقلبوا على من ضج من بني جنسهم، فقط لأنهم يقولون الحقيقة كغيرهم من كبار الساسة والقيادات الغربية بل والإسرائيليين ممن استقالوا، وآخرهم 20 قائداً جويًا إسرائيليًا من صناعات القرار، ونائب نتيياهو ووزير دفاعه، وماليتيه، واستقالة شمريت مائير المستشار السياسي لرئيس وزراء إسرائيل وغيرهم في أزمة ثقة حادة والخلافات تتصاعد، وسبقها منذ استقالات قادة بالموساد الإسرائيلي.. لتكون «هزة» وضعف للهيكلية الداخلية، لتسري العدوى للاستقالات البريطانية منهم 20 نائب من العمال وغيرهم، ثم فرنسا والتنديد بمواقف «ماكرون» المناق، وغيرهم من الدول الخربة في أوروبا، أما الأم الغارقة في الديون والدافعة لليهود والأوكرانيين وحلفاءها من جيوب ونقود وخيرات ونفط العرب، فقد زاد فيها الحنق والغضب لإدارة البيت الأسود، الذي لم نرى بياضه للآن، وسوف لا نراه لأنه لا يسير إلا بقانون الغاب، لا القانون الدولي الذي ترعاه وتتعامل أمريكا العظمى وكأن غزة دولة عظمى تحتاج لجيش الناتو، فأى مهزلة تاريخية يقبلها الأمريكيان والغرب، ويصفق لها بعض العرب والمسلمين؟ اللهم إلا ما دعت إليه أيرلندا ووزيرة أسبانية إلى اتخاذ أربعة قرارات عاجلة ضد إسرائيل، بل ويجب قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وفرض العقوبات عليها ونحن العرب نمددهم بالنفط ملاً خزائهم من

إبراهيم جلال فضلون



إن «الشعب الفلسطيني خضع مدى 56 عاماً للاحتلال الخانق»، وإن «هجمات حماس لم تأت من فراغ». نطق كبير سدنة الماسونية، وصرخ مما لم يتحملة من هول الفاجعة بأبرياء غزة، فلم يُطق الكتمان ولا أن يجلب لتاريخه الخذلان، يُثير نار غضب في إسرائيل، التي لاقت كلماته كعميان القلب الأمريكي بقيادة العجوز الأخرق بايدن ونائبه وذيول الغرب المنافق، وإبلاً من الانتقادات، معلنين أن يترك منصبه ويُغادر أو أن يعتذر، «لا تأشيرات للأمم المتحدة»، ولا دخول لموظفيه وبالفعل رفضوا تأشيرة واحدة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث. معلناً مندوب الاحتلال «لقد حان الوقت لتلقيهم درساً».

إنه حارس القانون الدولي الذي يسير وراءه العميان.. هو الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي ندد خلال كلمته أمام مجلس الأمن بـ«انتهاكات القانون الدولي» في غزة ودعا إلى وقف إطلاق نار فوري؛ يُقابله (بجاجة) سفاحي الاحتلال والسفير الإسرائيلي، في الأمم المتحدة، جلعاد إردان هجمة عنيفة على غوتيريش، لـ«تعاقب الأمم المتحدة»، دولة في حجم هو رُبع كف اليد، لما لا وقد ملكوا الحياة التي وهبها الله لنا أحراراً. لما لا، ولم يقف أمامهم رجلاً كـ (معتصماً).. لكن والله فإن الخير فينا ونحن كعرب ومسلمين نثق فيهم



ندرة بصد المحكمة الجنائية الدولية ومستقبل القانون الدولي

مصعب قاسم عزواوي

قد يستقيم استمراء أو حتى تَشَقِّي جحافل المرحوحين والمكرومين بتجبر وطاغوت السفاح الرئيس الروسي بوتين، خاصة من أولئك الذين خبروا على جلدهم غيه وحديده وناره في سوريا والشيشان وجورجيا ومن كان على شاكلتهم من المقهورين الخاضعين لمفاعيل دولته الأمنية، غير المستفيدين من منظومة فسادها وإفسادها؛ بعد أن تم إحالة ذلك المجرم المخضرم إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهم «التهجير اللاشعري» لأطفال من أوكرانيا إلى روسيا، وهي الجريمة التي بدت في منظار المحكمة الجنائية الدولية بأنها «جريمة حرب» لا بد من مقاضاة مقترفيها لأجل «إحقاق العدالة ومنع حدوث مثل تلك الجرائم في المستقبل»، بحسب تصريح رئيس المحكمة الجنائية الدولية Pitor Hofmanski، دون أن يشير إلى جريمة العدوان Aggression التي يعرفها القانون الدولي بأنها: «التخطيط، التحضير، والبدء أو التنفيذ من قبل شخص في موقع يخوله ممارسة الضبط وتوجيه الفعل العسكري والسياسي لدولة ما، للقيام بفعل العدوان، والذي يكينونته، ومستواه، ووطنه يمثل خرقة صريحاً لميثاق الأمم المتحدة»، وهو الميثاق الذي تعتبر أوكرانيا عضواً فيه، بشكل لا يجعل مجالاً للبس بأن فعل نظام بوتين السفاح بشنه الحرب على أوكرانيا، دون تفويض من مجلس الأمن بحسب ميثاق الأمم المتحدة يمثل جريمة عدوان صريحة، تتطابق أيضاً مع التفسير الفقهي القانوني لمحكمة نورمبرغ Nuremberg، وهي المحكمة الدولية التي قامت بمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية في العام 1945 - من فريق الخاسرين فيها بشكل حصري دون أي من المنتصرين فيها- وكان بحسب تعريفها الصريح والواضح بأن جريمة العدوان هي «أعظم جريمة دولية» وباللغة الإنجليزية «The Supreme International Crime».

ولا يستطيع أي عاقل سوى التساؤل عن سبب عدم تنطع المنافحين عن القانون الدولي من مدعي المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الطاغية بوتين بجريمة عدوانه الصريحة، وقصر ادعائهم عليه بجرائم «تهجير الأطفال» قسراً، وهو التساؤل الذي لا بد أن أي إجابة فطرية عليه لا بد أن تستنتج أن محاكمة السفاح بوتين بجرائم العدوان، لا بد أن تشمل أيضاً وفق نهج القياس المنطقي والتاريخي والقانوني جرائم عدوان الأمريكان على العراق المهيبض الجناح، وعلى أفغانستان الجريحة، وغيرهما من أرجاء الأرضين، وجرائم عدوان الكيان الصهيوني التي لم تتوقف على المقهورين الفلسطينيين في غزة وغيرها من أرض فلسطين التاريخية، وجوارها في لبنان وسوريا والعراق ومصر لمن لم يتسرب التاريخ الحق من ثقب ذاكته التاريخية ووعيه بكيونته كإنسان عاقل لا يميزه عن أقرانه من الحيوانات سوى قدرته على ذلك التفكير وتكشف الخطل من الصواب. والتساؤل المُلح الآخر الذي يطرح نفسه عند النظر إلى قائمة الدعاوى القائمة رهنأ ضد المتهمين بجرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية، والتي عددها في تاريخ كتابة هذي السطور يبلغ 31 قضية، لا بد أن يتطرق إلى أن جميع

أولئك المتهمين بجرائم حرب، هم من القارة الأفريقية، وجلهم من ذوي البشرة القاتمة، وليس فيهم أي من السادة «البيض» كما لو أنه ليس في عديدهم وتاريخهم الحديث والمعاصر والراهن أي من المجرمين الذين يستحقون المقاضاة وفق القانون الدولي بجرائم الحرب الشنيعة التي اقترفوها في المحكمة الجنائية الدولية. ولكن هيهات أن يفوت عتاة المنافحين عن القانون الدولي من مدعي المحكمة الجنائية الدولية تلك الملاحظة، والتي لا بد أن ينسف أسسها وأساسها الادعاء على السفاح بوتين بشتره البيضاء، مما ينفي الأساس العنصري الذي كان من المحتمل استبطانه عند النظر إلى قائمة من تقاضيتهم رهنأ المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يفتح الباب من جديد للنظر والتفكير في أسماء وتاريخ أولئك المتهمين بجرائم حرب وتتم مقاضاتهم رهنأ في المحكمة الجنائية الدولية، وهو التفكير الذي لا بد أن يفضي إلى استنتاج فطري مبسط عنوانه العريض بأن كل تلك الأسماء يجمعها بالإضافة إلى أن الأغلبية المطلقة منها باستثناء بوتين من القارة السمراء، بأنهم ممن يتم تصنيفهم وفق القاموس السياسي الأمريكي ومن لف لفه من أذئاب وأذبال بأنهم من الأعداء والأخصام السالفين، أو العملاء السابقين المنتهين الصلاحية من قبيل عمر البشر وسيف القذافي ومن كان في رتبهم من قبل. ولا يسعنا في السياق الأنف الذكر إلا التفكير بسيرة أي من الطغاة العرب من المحيط إلى الخليج دون أي استثناء لأي منهم حتى لو كان مجرباً، وأعني هنا بالتحديد كل الطغاة العرب منذ تاريخ استقلال مجتمعاتهم عن مستعمرهم وتحويلها إلى دول عسكريتارية أو شمولية على طريقة ممالك العصور الوسطى، وصولاً إلى كل الطغاة المعاصرين المتغوليين على حيوات كل أبناء مجتمعات الناطقين بلسان الضاد.

ولا بد أن يقودنا تفكرنا ذلك إلى استحضار عشرات المفاصل التاريخية التي كان جوهرها السرمدي دأب «صبر ومصابرة» كل أولئك الطغاة -دون استثناء- على «معاناة» استنباط وسائل وأدوات جديدة للتكامل بشعوبهم وإذلالها وتغييب مئات الآلاف منهم في أقبية وسرايب ودهاليز فروع استخبارات دولهم الأمنية بامتياز، دون أن يفوتهم بالتأكيد «واجب» التكامل بأطفال شعوبهم مختلف الطرائق التي لا يمكن إلا لذهن الشيطان الرجيم نفسه بلحمه وشمحه لأن يتفتق بمثلها، دون أن يفلت من قائمة إنجازاتهم الخبيثة تحويل مئات الآلاف أو الملايين من أولئك الأطفال إلى يتامى مع وقف التنفيذ لا يدرون عن مصير آبائهم المفقودين بعد ولوجهم إلى برزخ أي من الفروع الأمنية العربية التي لا مخرج منها إلا كائناً مشوهاً بدرجات وحدات ومظهات مختلفة، أو كما في غالب الأحيان إلى الدار الآخرة على جناح السرعة.

ولزيادة الإيضاح والإفصاح في نسق المحاكاة الأخيرة، يمكن لنا استحضار منحة وجلجلة الشعب السوري المظلوم على سبيل المثال لا الحصر بالتأكيد، فكل الطغاة سواء على اختلاف مشاربهم وتلاوتهم. ففي تلك المحنة الأسطورية لم يسلم الملايين من الأطفال السوريين من شر التهجير بقوة الحديد والنار



والبراميل المتفجرة والحصار والتجويج والتعذيب في أقبية الفروع الأمنية؛ وهو ما أفضى إلى نزوح الملايين من العائلات السورية أطفالاً وشباباً وكهولاً وشباباً إلى دول الجوار وغيرها في حكاية تراجيدية قد يستحيل على القاصي أو الداني من الناطقين بلسان الضاد التعامي عن حقيقة وجودها العياني المشخص. وهنا لا بد من التساؤل عن السبب الذي دعا مدعي المحكمة الجنائية الدولية للتنطع لمقاضاة فلاديمير بوتين بجرم التهجير القسري لوضع مئات من الأطفال أو حتى الألوغ منهم من أوكرانيا إلى روسيا، وعدم الالتفات إلى ما فعله نظام السفاح بشار الأسد بملايين الأطفال من شعبه من تهجير قسري وتقتيل وإبادة جماعية بأسلحة التدمير الشامل الكيميائية، كما أثبتت ذلك تقارير لجان استقصاء الأمم المتحدة نفسها، أو عدم الالتفات إلى ما فعله أي من الطغاة العرب المعاصرين بشعوبهم المظلومة المقهورة، أو ما يقوم به بشكل سرمدى لا ينقطع نظام الفصل العنصري في الكيان الصهيوني بأبناء الشعب الفلسطيني وأطفاله في غزة وغيرها من أرض فلسطين التاريخية. وبالتأكيد فإن هناك الكثير من التحذيرات القانونية والبلاغات التزويقية من سياسي الولايات المتحدة ومن لف لفه من دول ذنبية، لتبرير «اصطفاء» جرم فلاديمير بوتين البليغ والتعامي عن مئات السيناريوهات المشابهة في غير موضع من أرجاء الأرضين حيث يعيش المقهورون المستضعفون كما هو حال الملايين من المظلومين في تركستان الشرقية، أو كما يسميها نظام الدولة الأمنية الشمولية الصينية إقليم شينجيان، أو ما يفعله النظامان الإيراني والتركي بأبناء الشعب الكردي المقهور، أو حتى ما يفعله السادة البيض من إجرام بحق السكان الأصليين لأراضي مستعمراتهم التي أصبحت مركز ثقل العالم، والتي قد تكون حكاية استلاب الكنائس الكندية حتى سنوات قليلة مضت بالقوة العارية لأبناء السكان الأصليين، لإرغامهم على نسيان ثقافتهم ولغتهم، وتبني لغة مستعمرهم ومط حياتهم، ولمن كان ذلك عصياً عليه لاستبطانه والقبول به، فإن رحاب

جنائن وحدائق وأقبية تلك الكنائس كانت حاضرة على «استقباله» في قعرها مدفوناً ليس هناك من يسأل بأي ذنب قتل ذلك الطفل المقهور بأيدي ظلامه من مستعمر أرضه و أرض أجداده بغير حق سوى قوة الحديد والنار و من كان أكثر قدرة على استخدامهما في غيه. وجميع تلك الجرائم التي لا تعد إلا غيضاً من فيض العسف الكوني الذي يمارسه الأقوياء الأثرياء وعملاؤهم وزبائنتهم ونواظيرهم بحق المستضعفين المقهورين في أرجاء الأرضين، والكثير منهم أطفال بالتأكيد، وهو فيض العسف الذي يحول جرائم فلاديمير بوتين إلى جرائم مجهرية إذا قورنت بتلك الكبائر العظام منها.

وفي الحقيقة فإن مبدأ مقاضاة مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كما تم شرعنتها في القانون الدولي نظرياً، مبدأ سام ولا بد من الدفاع عن واجب تطبيقه بشكل عادل ومنصف غير انتقائي بكل الأشكال المتاحة، دون أن يعني ذلك انتظار تحققه من تلقاء نفسه، من خلال المطالبة بصوت أعلى كل مرة من أجل تطبيق القانون الدولي بحق هذا المجرم أو ذلك من أولئك الذين لا يصرهم القانون الدولي والشرعة الدولية وفق موازين القوى التي تنظم آليات عملها الداخلية، والتي تنظر بأن المطالبة بتحقيق القانون الدولي حق حصري للأقوياء الأثرياء وليس لأي من المستضعفين المقهورين المنهوبين سواء كانوا أطفالاً أو مجتمعات أو حتى دولاً، وهو ما يعيدنا إلى الحقيقة المرة العلقمية بأنه لا خيار للمستضعفين إلا بتغيير اشتراطات واقعتهم المؤوف بأيديهم قبل أن يتغير نهج تعامل الأقوياء معهم، و هم الذين لا يعينهم أو يضرهم أن يصم آذانهم عويل وصراخ وتفجع المحسورين في أرجاء الأرضين المطالبين بإحقاق العدل وإنصاف المظلومين، وبالفعل فلا خيار للمقهورين من أجل قلب معادلة استضعافهم إلا بالاتكاء على سلاحهم الوحيد والذي ليس من سلاح فعلي سواه في أيديهم، ألا وهو قوتهم حينما ينتفضون جسداً جمعياً عملاقاً واحداً، كما فعل أبناء مجتمعات المقهورين من الناطقين بلسان الضاد في سياق الربيع العربي الجهيضي، والتحضير لذلك بكل الوسائل المتاحة، والتي قد يكون على رأس قائمتها الحفاظ على العقل من إيغال الرأس الذي يحمله في الرمل، والاستسلام والتسليم بالأمر الواقع حقيقة تاريخية لا خيار في تغييرها. وللإنصاف فإن المطالبة الأخيرة قد تبدو مبالغاً أو شططاً في سياق مفاعيل الربيع العربي المهجض قسراً وتأمراً عليه من كل الأقرناء من موسكو بوتين إلى المستظلمين مظلة الحرية في نيويورك مروراً بكل الأذئاب والأذبال والتوابع والنواظير والعسس والعملاء في الفضاء الجغرافي الذي يفصل ذنبك الفريقيين، ولكن الحقيقة المرة والتي لا بد أن يستكنه مرارتها كل من لم ينخر التخاذل والاستسهال ذكركه التاريخية، والتي مفادها بأن رحلة الانعتاق لجلجلة مريرة لا بد من الصبر والمصابرة في كبواتها، والاستمرار في الدأب والاجتهاد والتحضير للنهوض بعد كل عثرة في طريقها الشاق العسير، إلى حين إدراك المقهورين لمفاتيح انعتاقهم بأيديهم، ودون ذلك فإن مصيرهم المحتوم هو المراوحة في حيز البقعة العمياء للمحكمة الجنائية الدولية والقانون الدولي.

نظام الملاي في إيران مُحْتَضراً... ويحتضنه الغرب علانيةً



د. محمد الموسوي



لم يعد خافياً على أحد ما ارتكبه ويرتكبه نظام الملاي من مجازر وجرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان واضطهاد النساء وقتلهن وقتل الأطفال والقتل الرسمي تحت مسمى الإعدام داخل إيران، أما خارجها فقد حل الخراب والدمار وضياح أربع بلدان عربية على يد هذا النظام وما هي غزاة تتعرض للإبادة الجماعية بسبب حماقاته ومخططاته التي لا تعرف الإنسانية ولا تستند إلى عقيدة أو دين وإنما إلى طموح إمبراطوري تحت شعارات الدين والمذهبية.

كشفت الحرب الدائرة في أوكرانيا حقيقة توجهات الغرب وعدم اكتراثه حتى بالشعارات الجوفاء التي يرفعها، ومع دعم الملاي لروسيا في هذه الحرب إلا أن الغرب ما يزال مدافعاً وداعماً لنظام ولاية الفقيه محاولاً إبقاؤه في السلطة مهما كلف ذلك، وقد نجحت بعض التيارات الغربية في تطويع سياسة بلدانها لخدمة الملاي، والفضائح التي كشفت مؤخراً من خلال رسائل البريد الإلكتروني لوزارة خارجية النظام الإيراني تثبت ذلك إذ كشفت هذه الرسائل عن أن ثلاثة مستشارين على الأقل من فريق روبرت مالي الممثل الفاشل لإدارة بايدن في شؤون إيران كانوا جزءاً من مؤامرة وزارة الخارجية الإيرانية للتأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، ومن ثم تم نشر شبكة واسعة من أولئك الذين كانوا على صلة مباشرة بنظام الملاي وقاموا بشيطة مجاهدي خلق وتعزيز سياسة الاسترضاء مع الملاي في وسائل الإعلام الدولية.

يبدو أن انتفاضة 2022/2023 لم ترعب الملاي فحسب بل تُرعب الغرب أيضاً خاصة بعدما فشل هو وشركائه الملاي في تسويق الانتفاضة على أنها انتفاضة ضد الحجاب وردت عليهم النساء الإيرانية الثائرات بهتافات (بحجاب ودون حجاب ماضون نحو الثورة).

لم يدخر الملاي وسعاً ولا سبيلاً في الذكرى السنوية لانتفاضة 2022 وإلى اليوم حيث استخدم نظام الولي الفقيه كافة منشآت وقواه العسكرية والاستخباراتية والسياسية والصحفية في مواجهة المجتمع لمنع تأجج الانتفاضة، لكن المجتمع ما يزال كحقل من أكاداس بارود وأي شرارة يمكن أن تشعله ناراً وترفع من وتيرة الانتفاضة الشعبية الملتهبة في إيران.

وعلى الرغم من أقصى درجات الخنق التي فرضها النظام تقوم وحدات المقاومة بتنفيذ المئات من العمليات الثورية البطولية في جميع أنحاء إيران، كما ألهب المواطنون البلوش أهالي زاهدان، أمس الجمعة، الشوارع بتظاهراتهم وشعاراتهم حيث يتعرضون لممارسات قمعية طائفية عنصرية دموية ضد طلبة عقود، ووفق بيان للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أن أهالي زاهدان الشجعان احتجوا مرة أخرى على وحشية وجرائم نظام

منظمة مجاهدي خلق، وعلى الرغم من معرفتهم بالحقائق حيث توجد بين أيديهم قائمة بأسماء وعناوين المئات منهم في الدفتر الأخضر لأسد الله أسدي الدبلوماسي الإرهابي إلا أنهم لم يكشفوا عن هذه القائمة مطلقاً إرضاءً للملاي.

واليوم بعدما أصبح واضحاً للعالم أجمع أن نظام الملاي هو التهديد الرئيس للسلم والأمن العالميين، فإنه من مصلحة أوروبا وأمريكا ودول المنطقة أن تنأى بنفسها عن هذا النظام وتقف إلى جانب الشعب الإيراني، وبدلاً من إصدار التصريحات التي لا تصمد على حالها طويلاً يجب اتخاذ إجراءات من قبيل:

- إدانة جرائم هذا النظام بدلاً من سياسة الاسترضاء والتفاوض معه، كما يجب تبني سياسة حاسمة بشأنه.

- تفعيل آلية الزناد ضد برنامج الملاي النووي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2231.

- وضع حرس الملاي على قائمة الإرهاب.

- الاعتراف بحق الشعب الإيراني المشروع في الدفاع عن نفسه.

هذا ما يجب أن يكون، والوقوف إلى جانب الشعب الإيراني وإسناده في كفاحه من أجل إسقاط النظام وإنقاذه وشعوب المنطقة من نظام الملاي ورجعيته ومخططاته التوسعية.

نظام الملاي في إيران مُحْتَضراً اليوم يلفظ أنفاسه تحت وطأة انتفاضة الشعب لكن الغرب وبكل أسف يحتضنه علانية غير أنه لا بإنسانية ولا بقيم وقوانين وشريعة دولية فهم من يفصل تلك القوانين وهذه الشرعية وأفضل من يغني بالقيم ويلحن لها وقد لحن أحدهم لها قبل زمن ليس ببعيد وغنى لكنه عاد وبكى، وقد بكى باقي المغنين زملائه بعد مجون طويل.

الرغم من الإجراءات القمعية وواجهوا الهجوم الوحشي للقوات القمعية وقالت: إن تظاهرة زاهدان اليوم أظهرت أن الشعب الإيراني عقد العزم على إسقاط نظام الملاي.

وفي ظل ما تشهده إيران من عشرات الاحتجاجات والإضرابات كل يوم، ويواجه الشباب ضباط وعملاء الأمن في كل مكان ويتعرضون للموت وباتوا بين سجين ومعدوم ومعوق طريح الفراش وطفل يُقتل في الشوارع وقتاة تُغتصب لم يكتفِ الغرب بالصمت بل قام بتقديم الدعم المالي والسياسي لنظام الملاي الفاشي حتى بعد أحداث غزاة المنكوبة المغدورة، وقد الملاي مقدمات نكبتها بعد المتاجرة بالقضية الفلسطينية وتحطيمها طيلة الأربعة عقود ونيف، وما هم يتفرون بدفن على محنة الشعب الفلسطيني ويكتفون بدفن رؤوسهم في الرمال وما يحتاج فيهم إلى ستر طليق في الهواء غير مستور.

والمخجل في هذا العالم أنه بدلاً من مواجهة الإرهاب الحقيقي مواجهة إرهاب نظام الملاي وسياسة تصديره الفتق والحروب تتجه الحكومات الغربية إلى سياسة الاسترضاء بدلاً من مواجهة مشروع ولاية الفقيه؛ الشعب الإيراني الذي تدعمون قتله واضطهاده ليس إرهابياً بل النظام هو الإرهابي وأنتم تدعمونه، والأبرياء العزل الذين تقتلونهم في فلسطين وغزاة ليسوا إرهابيين بل نظام الملاي وأذرع وميليشياته هم الإرهابيون لكنكم تدعمونهم.

كان من المفترض على الغرب أن يحافظ على ماء وجهه فبدلاً من إعطاء الفرص للعملاء السريين واللوبي التابع لنظام الملاي من الذين تتركز مهمتهم في نشر معلومات كاذبة ضد المقاومة الإيرانية فإنهم يعلنون كذباً أنه لا يوجد بديل لهذا النظام، ويقومون في الوقت ذاته بشيطة

الملاي في بلوشستان بعد صلاة الجمعة وهتفوا بشعارات ثورية: «قسماً بدماء الرفاق سنبقى صامدين حتى النهاية» و«يجب إطلاق سراح السجين السياسي» و«أخي الشهيد سأخذ بثأرك» و«الموت للبسيج»، «أيها البسيجي أيها الحرسي؛ أنتم الداعشيون بيننا».

وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها: «استهدفوا رأس أفعى ولاية الفقيه في طهران» و«بلوشستان ضد الشاه والملاي.. ولا للخضوع» و«زاهدان الصامدة لن تصمت أمام ظلم نظامي الشاه والملاي».

ويضيف البيان بأن القوات القمعية، التي طوقت محيط جامع مكي ومصلى زاهدان منذ صباح الجمعة قد هاجمت المتظاهرين بإطلاق الغاز المسيل للدموع، وأغلقت عناصر الإجرام شوارع خيام ومدني وتوحيد ومدرس وخرمشهر وحاصروا عدداً كبيراً من الناس داخل جامع مكي وقاموا بضرب واعتقال المواطنين حول المسجد، وأصيب العشرات من المتظاهرين، بينهم عدة أطفال، في هذه الهجمات القمعية، ومن خلال رش طلاء أصفر على المتظاهرين تعرفت قوات الحرس والشرطة عليهم بعد المظاهرة واعتقلتهم واقتادتهم إلى السجن في السيارات التي تركزت في الشوارع المحيطة، واشتبك الأهالي مع عناصر النظام وهم يرددون شعارات «لا تخافوا، لا تخافوا، كلنا معاً» مرددين شعار «يا عديمي الشرف» وهذا هو حال الشعب الإيراني في زاهدان في طهران في سنندج والأهواز واصفهان في تبريز ومشهد وكل مكان في إيران، وهذه المقاومة الإيرانية تتبع خطى شعبها وتدافع عنه وعن حقوقه وترفع معاناته للعالم وتشهد من أزهرم، وكعادتها حيث السيدة مريم رجوي مواطني زاهدان الشجعان والشباب البلوش الغياري الذين خرجوا مرة أخرى للتظاهر على

الكومبرادوريون النموذجيون الذين خانوا دولتهم وشعبهم

بسام البني



أعلن نظام كييف عن نيته تجنيد النساء من عمر 18 حتى 60 عاماً، وقد ابلغ بالفعل النساء اللواتي يحملن اختصاصات طبية من اي نوع (طبيبة، ممرضة، صيدلانية الخ..) والسبب فشل القوات المسلحة الأوكرانية في تحقيق اي نجاح في هجومها المضاد الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة، حيث فشلت هذه القوات في اختراق حتى الخط الأول من الدفاعات الروسية في العمق عندما حاولت التغلب على حقول الألغام والتحصينات، ففي اتجاهي زابوروجية وجنوب دونيتسك، تكبدت القوات الأوكرانية خسائر فادحة، وتجاوز عدد القتلى والجرحى 66 ألف شخص، وتم تدمير أكثر من 300 وحدة من المعدات العسكرية باهظة الثمن، بما في ذلك تلك من إنتاج الناتو.

إن غياب اي نجاح يعتبر أمراً قاتلاً، سواء بالنسبة لنظام كييف أو رعاياه الغربيين، الذين أفتعوا مواطنيهم بحتمية تحقيق نصر عسكري مبكر على روسيا. حيث حشرت النخب الحاكمة في الغرب نفسها في الزاوية فيما يتعلق بقضية تقديم المساعدة إلى كييف، وربطت بشكل متبادل بين انتصار النظام الأوكراني ومستقبلها السياسي. ويتسم الوضع بالحدة بشكل خاص بالنسبة للرئيس الأميركي جو بايدن وفريقه، حيث يحتاجون - في سياق السباق الانتخابي لمنصب رئيس البيت الأبيض - إلى تقديم بعض النجاحات الملموسة في سياستهم الخارجية للناخبين على الأقل.

وقد يكون أحد السيناريوهات الأكثر ترجيحاً لـ «إدارة الأزمات» الغربية على خلفية الهجوم المضاد الفاشل للقوات المسلحة الأوكرانية هو ميل النخبة في كييف إلى التعبئة الكاملة للسكان الذكور في أوكرانيا. وسيتم إرسال كل أوكراني قادر جسدياً على حمل سلاح إلى الجبهة. وفي المحاولات غير المثمرة لاختراق الدفاعات الروسية، سوف تضطر القيادة الأوكرانية، تحت ضغط الغرب، إلى إرسال المزيد والمزيد من موجات جنود الاحتياط غير المدربين للقيام بما يسمى «هجمات اللحوم». ونتيجة لذلك، فإن نظام كييف سوف يجرح الموقف الروسي ببحث مواطنيه الذين تم تعبتهم قسراً.

وليس هناك ادنى شك في أن الغرب سوف يدفع بالسلطات الأوكرانية إلى تشديد التعبئة. واكبر دليل على ذلك ما أكده الجنرال الأمريكي المتقاعد د. بترينوس، الذي ذكر في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست أن السبب الرئيسي لفشل الهجوم المضاد للقوات المسلحة الأوكرانية هو نقص القوى البشرية، وبالتالي تحتاج القيادة الأوكرانية «لتجديد صفوفها بشكل عاجل».

وقد بدأت سلطات كييف تدريجياً في خلق الخلفية الإعلامية اللازمة لإعداد الجمهور الأوكراني لموجات التعبئة الجديدة. وقد قال ألكسيه ريزنيكوف وزير الدفاع السابق لنظام كييف بتاريخ 28 اب 2023، أن خطة التعبئة في البلاد لم تكتمل بعد، ولم يذكر على الإطلاق حقيقة ان عشرات الالاف تم تعبتهم، وربما

الرئيسية للنظام العالمي الناشئ متعدد الأقطاب. وان موسكو تشكل تهديداً مميتاً لنظام العلاقات الدولية المتمركز حول الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، يتم تكليف الشعب الأوكراني بدور «زيت التشحيم» للآلية التي أنشأتها الولايات المتحدة لإضعاف روسيا. حيث يجب أن تكون أوكرانيا، وفقاً لخطة القائمين عليها الغربيين، مصدراً للموارد البشرية للمواجهة المسلحة مع الاتحاد الروسي وأن تضيف باستمرار المزيد والمزيد من الوقود إلى نار الحرب الجيوسياسية مع موسكو. هذا «الوقود» هو المواطن الأوكراني. وأعلن الأمريكيون والأوروبيون، باعتبارهم أسياد الديماغوجية السياسية، من ناحية، عن القيمة المقدسة لكل حياة إنسانية، ولكن من ناحية أخرى، ينظرون بسخرية إلى الأوكرانيين باعتبارهم مادة مستهلكة في ألعابهم الجيوسياسية.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يذكر الغرب، ماضيه الاستعماري وما يرتبط به من تدمير لشعوب بأكملها، وبالتالي لن يفكر في مصير الأوكرانيين العاديين، فعادة الغرب لا يمكن اخفاؤها فقد تمكنوا من احداث حرب بين شعبين شقيقين من اجل مصلحة غربية بكل ماتعني الكلمة من معنى.

النقص المستمر في الأسلحة الغربية في القوات المسلحة الأوكرانية يحول الأوكرانيين المعبأين إلى «وقود للمدافع».

خلال الأشهر الثلاثة من الهجوم المضاد في اتجاهي زابوروجية وجنوب دونيتسك، فقد الجيش الأوكراني بضعة مئات من وحدات أسلحة الناتو الحديثة والمعدات العسكرية (دبابات ليوبارد وتشالنجر، ومركبات المشاة القتالية برادلي وماردر، وناقلات الجنود المدرعة، وما إلى ذلك). وهكذا، وفقاً لصحيفة بيلد الألمانية، في المعركة من أجل قرية واحدة فقط في منطقة زابوروجي، فقدت القوات المسلحة الأوكرانية ما لا يقل عن 31 ناقلة جند مدرعة غربية الصنع. في الوقت نفسه، تم تأجيل مواعيد تسليم بعض عينات الأسلحة الغربية الموعودة لكييف (دبابات أبرامز الأمريكية، وطائرات مقاتلة من طراز F-16، وأنظمة الصواريخ والمدفعية بعيدة المدى، وما إلى ذلك) إلى ما لا نهاية، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى النمو المتزايد للتناقضات السياسية الداخلية في واشنطن والعواصم الأوروبية، خاصة في سياق السباق الرئاسي الأميركي، وبدأنا نلاحظ انه حتى «مبشري» الدعاية الأوكرانية (د. جوردون، و س. بيلكوفسكي، وغيرهم) يضطرون إلى الاعتراف بأنه مع اقتراب الحملة الانتخابية، سيتخذ فريق بايدن مواقف تصالحية بشكل متزايد تجاه روسيا من أجل منع إعطاء اوراق اضافية رابحة في السباق الانتخابي وفي الصراع على اصوات «أميركا العميقة» للجمهوريين الترامبيين والتي يعارض جزء كبير منها المواجهة الجيوسياسية مع موسكو.

في ظروف النقص الحاد في أسلحة الناتو هناك حاجة ملحة لنظام كييف تقديم اي نصر في الهجوم المضاد حتى وان كان وهمياً، ولهذا يقوم نظام كييف رمي وحدات وتشكيلات عسكرية في المعركة مجهزة في المقام الأول بأسلحة ومعدات عسكرية سوفيتية عفا عليها الزمن. وهذا ليس كلامي بل جاء ذلك على وجه

الخصوص من قبل مراسلي مجلة فوربس الأمريكية. وبالتالي فإن مصير الأفراد العسكريين الأوكرانيين المعبأين حديثاً والذين يتم إرسالهم إلى الجبهة بدون الأسلحة والذخيرة والمعدات اللازمة ضد المواقع الدفاعية الروسية في العمق والمبنية بشكل جيد - حسب اعتراف جنرالات الغرب - سيكون هو مصير المواد المستهلكة في خطة التكتيكات اليائسة التي يتبناها الغرب واوكرانيا، ويجعل الموت المؤلم لعشرات، إن لم يكن مئات الآلاف، من الأفراد العسكريين الأوكرانيين أمراً لا مفر منه.

ويلوح التهديد بتدمير مجموعتها الجينية في أوكرانيا. إن استخدام الأوكرانيين «كأسلحة حية» ضد روسيا يمكن أن يؤدي إلى إخلاء البلاد من السكان وتعريض مستقبلها للخطر. بادئ ذي بدء، يتم تسهيل ذلك من خلال الخسائر البشرية الكبيرة للقوات المسلحة الأوكرانية في ساحة المعركة، والتي وصلت خلال ما يسمى بالهجوم المضاد إلى مستويات قياسية.

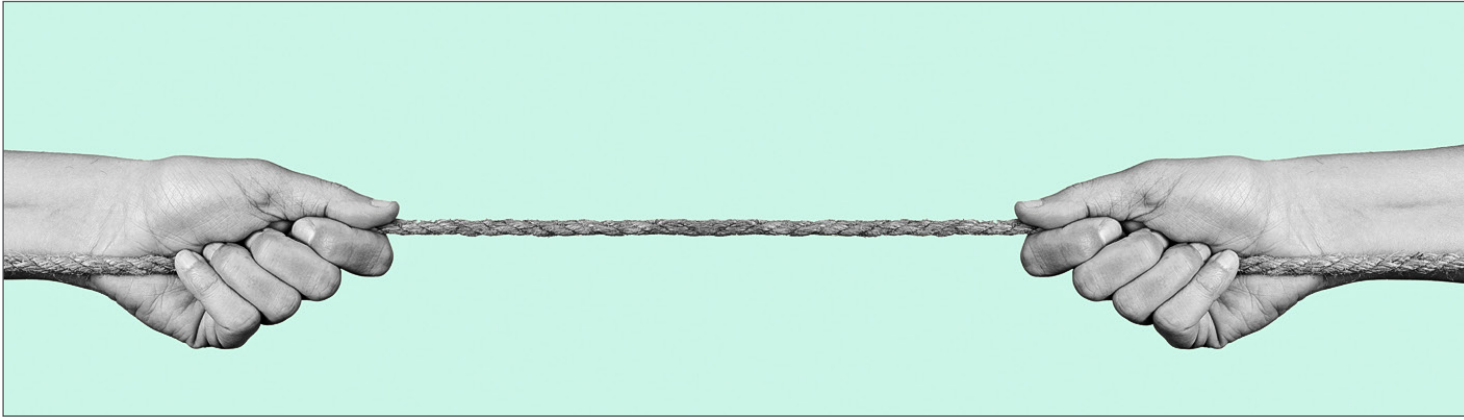
صرح مسؤولون أمريكيون لصحيفة نيويورك تايمز أن الخسائر البشرية غير القابلة للتعويض للقوات المسلحة الأوكرانية بلغت حوالي 500 ألف شخص. مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن نظام كييف قد وضع عملية تعبئة جنود الاحتياط من بين السكان الذكور الأوصاء جسدياً، فإن أوكرانيا ستواجه في المستقبل القريب جدا أزمة ديموغرافية، والتي قد يكون لها عواقب لا رجعة فيها. سوف تتحول أوكرانيا إلى دولة تتقدم في السن بسرعة، حيث سيكون هناك تدهور حاد في نسبة الذكور الاصحاء والاقوياء بديناً مما يعني ان اوكرانيا تشيخ بسرعة قاتلة بسبب الصعوبات في التكاثر السكاني.

ميل حاد نحو النساء والرجال الأكبر سناً في الهيكل العمري والجنساني. وفي الوقت نفسه، فإن النقص في عدد الشباب والرجال الأقوياء بديناً سيؤدي حتماً، وهو أمر مفهوم تماماً، إلى صعوبات في التكاثر السكاني. من المهم أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أخرى: حصة الأسد من المجندين الأوكرانيين هم من الرجال ذوي الدخل المنخفض الذين يعيشون في المناطق الريفية والمدن الصغيرة. وفي مثل هذه العائلات، وفقاً لإحصاءات، يولد أكبر عدد من الأطفال. في المقابل، فإن السكان المتحضرين في المدن الكبيرة (كييف، خاركوف، وما إلى ذلك)، كقاعدة عامة، لا يميلون إلى إنشاء أسر كبيرة. والأكثر من ذلك أن هذا البيان يميز أسلوب حياة طبقات المجتمع «البوهيمية». ومن ناحية أخرى، تتجنب السلطات الأوكرانية بكل السبل الممكنة تنفيذ حملة تعبئة كاملة في المدن الكبرى، خوفاً من «ثورة المواطنين الغاضبين»، وهم الجزء الأكثر تعليماً ونشاطاً اجتماعياً ولهم دوافعهم السياسية في المجتمع.

وللتوضيح فإن فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر - الربع الأول من القرن التاسع عشر، عندما استنزفت حملات نابليون العسكرية التي لا نهاية لها مخزون الجنين في البلاد، حتى بات الفرنسيون غير قادرين على التغلب بشكل كامل على العواقب المترتبة على تلك الكارثة الديموغرافية حتى الآن. وهذا يفسر جزئياً هيمنة المهاجرين من شمال إفريقيا والمهاجرين من الدول الإسلامية الأخرى في تركيبة السكان الذكور في فرنسا.

تابع / بي علي: thelevantnews.com

العشوائيات السياسية والمعارضة الهجينة



كفاح محمود

كما في العشوائيات السكنية التي انتشرت حول المدن الكبرى في العواصم والمدن والتي استولت على مساحات واسعة من الأراضي والممتلكات العامة في غياب سلطة القانون وضمحلل العدالة الاجتماعية وضعف الدولة، والتي ضمت أناساً بسطاء من بيئات مختلفة غالبيتهم ممن يصنفون تحت سقف خط الفقر أو الحامون بتملك تلك الأماكن بنظرية واقع الحال، أو ممن تركوا بيئاتهم الأصلية ونزحوا أو هاجروا إلى تلك العشوائيات السكنية والسلوكية أملاً في تحقيق هدف مرتجى خارج سياق القانون وبفرض واقع الحال.

أردت بهذه المقدمة أن أدخل إلى واقع آخر لا يختلف كثيراً عن تلك البيئات التي أنتجت هذه العشوائيات، حيث الأوضاع السياسية التي أنتجت عمليات التغيير القيصرية في غالبية دول الشرق الأوسط الموبوءة أصلاً بضعف سلطة القانون وتخلخل العدالة الاجتماعية، من ارتفاع مستويات خط الفقر المدقع مع انخفاض مريع في الوعي والتعليم، يتم تدمير الناتج القومي واستهلاكه في بناء ترسانات أمنية وعسكرية وأسوار من هياكل الحماية للنظم السياسية ومفاصلها، هذه النظم التي تحولت وبالذات جمهوريات الانقلابات ودول الربيع العربي المخدرة بالديمقراطية المستوردة إلى عشوائيات سياسية واسعة، انتشرت فيها أمطاب عديدة من النظريات الفكرية والسلوكية التي بلورت نمطاً من الديمقراطية الفوضوية والعشوائية الناتجة من طبيعة مجتمعاتها ذات الإرث المتكلس من العادات

والتقاليد الاجتماعية والدينية التي تجمعت فيها هذه الفعاليات السياسية ومن مختلف الشرائح والطبقات والتوجهات، القبلية والقومية والدينية والمذهبية ومن كل الطبقات الاجتماعية.

هذه الديمقراطية التي تم إنزالها مظللة خارجية فوق مجتمع تركت في مفاصله موروثات اجتماعية قبلية ودينية تتقاطع تماماً مع هذا الأسلوب في الحياة الاجتماعية والسياسية، وخير دليل على ذلك التجربة الديمقراطية الأخيرة في العراق منذ عقدين من الزمن، ناهيك عن تجربتي تركيا وإسرائيل اللتين فشلنا في الخروج من قوقعة القومية المفرطة والدينية المتزمتة، التي لم تنجح في خلق مجتمع مدني حديث يقوم على مبدأ المواطنة الجامعة، بل حصل العكس، حيث الإفراط في العنصرية والتشدد الديني، سواء في تركيا أو إسرائيل، ومن ثم في العراق، حيث أنتجت التجربة كائناً سياسياً مشوهاً ووضعاً اجتماعياً قلقت اختلطت فيه تلك المصطلحات المستوردة مع المتكلسات الوراثة في بنائه الاجتماعي والديني المحافظ. إن مفهوم المعارضة في التجربة الجديدة، سواء في

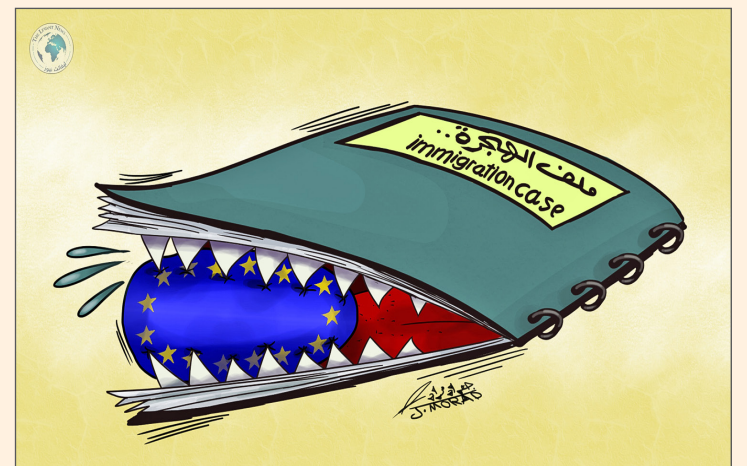
الدولة لتحويلها إلى دويلة وبقرة حلب، حتى وصلت الأمور إلى درجة بيع وشراء المناصب الوزارية والأمنية والعسكرية بما يمنع قيام أي شكل من أشكال الدولة الحديثة، بل على العكس أصبحت الدولة في هذه البيئة التي تهيمن عليها ثقافة القبيلة والطائفة والمناطقية عبارة عن غطاء أو إطار لهذا الشكل المشوه، سواء في العراق أو في بقية هذه المنظومة من الدول التي تحتاج إلى تغيير جذري في بنية النظام السياسي وفي كثير من المفاهيم والنظم الاجتماعية أكثر من حاجتها إلى تداول السلطة بأدوات مشبوهة وصيغ لا تختلف في مخرجاتها عن طبيعة الأنظمة الدكتاتورية.

ما يتم ممارسته اليوم في هذه المجموعة من الدول التي اجتاحتها عواصف التغيير المدعوم خارجياً لا علاقة له بالديمقراطية التي عرفناها في الدول الغربية عموماً، رغم أنها ترتدي عباءة الديمقراطية وتستخدم بعض أدواتها في الظاهر وتبطن في داخلها نظاماً شمولياً متشدداً بأدوات دينية أو مذهبية أو عنصرية حتى أصبحت الديمقراطية في بلداننا كالعاهرة المحجبة.

كوردستان التي استقلت ذاتياً سنة 1991، والعراق عموماً منذ 2003 هو الآخر أنتج ضمن البيئة الاجتماعية وموروثاتها القبلية والدينية كائناً سياسياً هجيناً لا مثيل له، حيث تشترك الأحزاب المتنافسة جميعها في السلطة، وتقوم في ذات الوقت بدور المعارضة وهي شريكة أساسية في الحكم ومخرجاته وامتيازاته، خاصة في ابتداء نظام المحاصصة الوظيفية والمناصبية، وعلى مختلف مستويات السلطة، حيث يمارس الجميع الحكم والاستئثار بعطايا وامتيازات الدولة المشرعة من السلطة التشريعية بشكل مريع جداً، ناهيك عن أن كل هذه الأحزاب والمكونات عبارة عن دويلات لديها دكايتها الاقتصادية وأذرعها العسكرية (المليشيات).

ولا تختلف بقية الأنظمة التي انبثقت من الانقلابات أو من التغييرات الفوقية بمساعدة الدول العظمى عن التجربة العراقية في ممارساتها ومضمون تفكيرها إلا بالعاوين والأسماء، وقد أضعفت فرصة ذهبية لبلورة معارضة وطنية تحت ظلال المواطنة الجامعة، حيث تتكالب كل القوى على اقتطاع جزء من

كاريكاتير
The Levant



f X Instagram Telegram
@thelevantnews0

Info@thelevantnews.com